كلية الحقوق

جرائم الفساد

بين العالمية والعولمة أسبابه وآثاره

The Causes And Effects Of Corruption
Between The world And Globalization

الباحث

محمود سعد عبد العظيم غمرى غلاب

باحث دكتوراه

وكيل نيابة – هيئة النيابة الإدارية بالأسكندرية

Mahmoud.ghlab9099@gmail.com

ملخص:

أصبحت ظاهرة الفساد ظاهره عالمية وعابرة للحدود والدول ومعقده لدرجه يصعب التعرف عليها أحياناً فقد عرفتها جميع المجتمعات وفي كل الأزمنة، وباتت لا تخص مجتمعاًبذاتهأو مرحله تاريخيه بعينها، إذ يوجد الفساد في غالبية الدول والمجتمعات ولكن بنسب متفاوتة من دوله إلىأخرى، حسب وسائل مواجهتها الوقائية والعقابية، وكيفيه إدارة مؤسساتها العامة.

الكلمات الافتتاحية:

جريمة الفساد– العالمية– العولمة– النمو الاقتصادي– الفساد السياسي–الفساد الاجتماعي.

Abstract:

The phenomenon of corruption has become a global, trans boundary and complex phenomenon that is sometimes difficult to identify. It has been known by all societies at all times and does not belong to any particular society or historical stage.

Keywords:

Crime of corruption–Global–Globalization–Economic growth–Political corruption–Social corruption.

مقدمة:

أدي التطور التكنولوجي والتقني في مختلف المجالات، ونمو التجارة الدولية ونمو الاقتصاد الدولي وتوسيع مناطق التبادل الحر، وفتح الأسواق العالمية أمام التجارة، أدي ذلك إلي ظهور العولمة التي جعلت العالم القرية الكبيرة؛ تتفاعل فيه جميع المكونات من أشخاص القانون الدولي، والتي ساهمت في إزالة الحدود بين الدول، فهذه الظاهرة أدت إلى عولمة الاقتصاد وعولمة الثقافة، والتي نتج عنها عولمة الجريمة بحيث انطلقت من النطاق الداخلي للدولة إلى النطاق الدولي ولذلك أطلق على هذا النوع من الجريمة مصطلح الجريمة المنظمة العابرة للحدود أو الجريمة المنظمة عبر الدول، وقد أدى هذا إلى ظهور منظمات إجرامية خطيرة تعمل على المستوى الدولي من خلال الاعتماد على إستراتيجية نشر الفساد والسيطرة وفرض الهيمنة علي كافة علي موارد الدولة ومدخراتها الوطنية، مما جعل جريمة الفساد من أكبر التحديات التي تواجه الدول بدون تمييز بين الدول المتقدمة والدول النامية علي حداً سواء. وأنه لا مجال اليوم للاختلاف أن الفساد لم يعدظاهرة وطنية بل مشكلة عابرة للحدود تهدد أغلب دول العالم، غير أنه يتباين من دولة لأخرى، ذلك حسب قوانين وثقافات تلك الدول والطبيعة السياسية للحكم فيها، ونتيجة لتفشي الفساد في العقود الأخيرة وتخطيه حدود الدولة الواحدة مُستغلاً التداعيات السلبية للعولمة والتقدم الهائل في الاتصالات والمواصلات وتكنولوجيا المعلومات، فأصبحت قضية مكافحة الفساد قضية رئيسية ومحورية بالنسبة لجميع دول العالم، فقد أزداد اهتمام الأسرة الدولية بضرورة التصدي له ومكافحته انطلاقاً من أهداف ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة الرامية إلي تحقيق الرخاء والتنمية المستدامة لجميع الدول.

إشكالية الدارسة:

تدور إشكالية الدراسة حول مدي إمكانية دراسة أسباب وتأثير الفساد، لتحديد الغاية والأسباب بدقة لإيجاد العلاج الناجح لهذه الظاهرة، وذلك لأن لانتشار الفساد العديد من الأسباب والعوامل المتشعبة والمتدخلة فيما بينها، حيث يؤثر كل عامل علي أخر ويرتبط به، ويكون نتيجة حتمية لما بعده، ومع تعدد هذه الأسباب فنقتصر علي الدراسة الأسباب السياسية، والاقتصادية والاجتماعية. وذلك للوقوف على معرفة الأسباب الحقيقة لوضع الحلول لهذه الإشكاليات.

أهمية الدراسة:

التقدم الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصال الذي تحقق في العصر الحديث، وقد أدي التطور الاقتصادي والتكنولوجي إلي زيادة متصارعة في حجم التبادلات بين الدول، تتخذ هذه التبادلات عدة صور منها حركة المواد الأولية والبضائع وانتقال رؤوس الأموال، والأفراد بغرض العمل أو السياحة، وشيوع استعمال الوسائل الإلكترونية في إجراء المعاملات التجارية والمالية، وقد أنعكس هذا التطور النوعي علي الجرائم حيث تطورت هذه الأخيرة وتجاوزت الحدود الوطنية مستفيدة من وسائل النقل المتطورة والحدود الواسعة والغطاء القانوني حيث توفر الدورة الاقتصادية الدولية مكنة تخفي هذه النشاطات الإجرامية تحت مسمي التجارة الدولية، وكانت لهذه التحولات والتي يطلق عليها العولمة انعكاساتها السلبية علي انتشار جرائم الفساد. وهذا الواقع الجديد لجريمة الفساد، أي بكونها لا تعرف الحدود السياسية للدول، ضاعف من خطورتها، ودفع البعض إلي وصفها بأنها خطر عالمي، وهي بمثابة مرض معدٍ ينتشر بسرعة، فلا تكاد دولة تستطيع الإفلات منه، وهو ما يفسر الأولوية الكبرى التي أعطتها الأمم المتحدة لمكافحة جرائم الفساد.

منهج الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لتوضيح المخاطر التي حدثت بسبب جرائم الفساد، وتأثيرها على المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بدون الالتجاء إلى جهات تنظيمية، مما يؤدي لضرورة تدخل التشريعات لمواجهة جريمة الفساد وتأثيرها على مجال التنمية والشمول المالي في المجتمع الوطني وبشكل عالمي.

خطة الدراسة:

المطلب الأول: جرائم الفساد بين العالمية والعولمة

الفرع الأول: ماهية عالمية وعولمة جريمة الفساد

الفرع الثاني: عولمة جريمة الفساد.

المطلب الثاني: أسباب انتشار الفساد

الفرع الأول:الأسباب السياسية.

الفرع الثاني: الأسباب الاقتصادية.

الفرع الثالث: الأسباب الاجتماعية.

مطلب ختامي: الآثار المترتبة علي انتشار الفساد

الفرع الأول: تأثير الفساد علي الحياة السياسية.

الفرع الثاني: تأثير الفساد علي الحياة الاجتماعية.

الفرع الثالث: تأثير الفساد علي الحياة الاقتصادية.

-أهم النتائج والتوصيات

-قائمة المراجع

المطلب الأول

جرائم الفساد بين العالمية والعولمة

تمهيد وتقسيم:

الفساد ظاهرة عالمية([1])؛ لا يمكن القول بأنها خلقت من العدم، فالدول التي ينتشر فيها الفساد يلاحظ فيها أرضية خصبة مشجعة لهذه الظاهرة، وعناصرها تساعد على انتشارها، وتخلق الجو الملائم لنموها([2]).

ويغرس البذرة الأولي للفساد في أرض البيروقراطية الخصبة بالمواد المحفزة على نمو الفساد من سلطة وفقر وعوز وسلب للأموال والثروات، وبإرواء شجرة الفساد هذه بالعولمة التي كانت انعكاساتها التكنولوجية، والإصلاحية، والانفتاحية بمثابة المواد الكيماوية التي سرعت من نموها، وخلفت بذلك ثمار مرة للجريمة المنظمة والتي أرغمت المجتمعات على تذوقها([3]).

الفـــــرع الأول

ماهـية عالمـية وعولمة جريـمة الفسـاد

أصبحت ظاهرة الفساد ظاهره عالمية وعابرة للحدود والدول ومعقده لدرجه يصعب التعرف عليها أحياناً فقد عرفتها جميع المجتمعات وفي كل الأزمنة، وباتت لا تخص مجتمعاًبذاتهأو مرحله تاريخيه بعينها، إذ يوجد الفساد في غالبية الدول والمجتمعات ولكن بنسب متفاوتة من دوله إلىأخرى، حسب وسائل مواجهتها الوقائية والعقابية، وكيفيه إدارة مؤسساتها العامة.

شَّكل مبدأ العالمية احدي أهم انشغالات المجتمع الدولي منذ القدم، وهو ما يفسر التطور المستمر والدائم لأحكامه التي أصبحت محل اهتمام واعتراف دولي علي أساس القانون العرفي فيما يخص بعض الجرائم الدولية،وقد تم الاعتراف بمبدأ العالمية منذ القدم في مواجهة الجرائم الدولية المعروفة علي أنها جرائم قانون الشعوب، ثم اتسع نطاق تطبيقه لشمل فئات أخري من

---

[1]) د/ مروي السيد السيد الحصاوي: تأثيرات وتكاليف الفساد الإداري والمالي في التنمية في ظل التطورات الاقتصادية الدولية، بحث مقدم ومنشور ضمن أعمال مؤتمر دور التشريع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بالتعاون بين الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع والمنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية، القاهرة، ٧-٨ نوفمبر ٢٠١٨، ص ٦٦٣-٦٦٩.

[2]) د/ إيمان صالح حسن عبد الفتاح: التصدي للفساد الإداري من خلال التحول إلي الإدارة الإلكترونية، بحث مقدم في ندوة بعنوان تحديث وتطوير الإدارة باستخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، الفترة ١٤-١٨ مايو، ٢٠٠٦، ص ٦٩.

[3]) د/ هاشم الشمري: الفساد الإداري والمالي وأثاره الاقتصادية والاجتماعية، الأردن، بدون دار نشر،٢٠١١، ص١٠٨ وما بعدها.

الجرائم الدولية بموجب العديد من الاتفاقيات الدولية تماشيا مع التطورات والمستجدات الحاصلة علي الساحة الدولية، مما يجعله أداة قانونية مرنة وفعالة في قمع أي نوع من الجرائم الدولية التي سوف تظهر مستقبلا[٤].

يُعرّف مبدأ العالمية تقليديًا[٥]: بأنه مبدأ قانوني يسمح لدولة، أو يطالبها بإقامة دعوى قضائية جنائية، في ما يختص بجرائم معينه بصرف النظر عن مكان الجريمة، وجنسية مرتكبها أو الضحية، هذا ويعتبر المبدأ مخالفًا للقواعد العادية للاختصاص الجنائي التي تستلزم صلة إقليمية، أو شخصية بالجريمة، أو مرتكبها، أو الضحية. إلا أن الأساس المنطقي الذي يستند إليه من ذلك: فهو يقوم على مفهوم أن جرائم معينة، قد تكون مضرة بالمصالح الدولية إلى درجة تسمح بتخويل دول–أو حتى إجبارها–على إقامة دعوى قضائية على مرتكب الجريمة بصرف النظر عن مكان الجريمة أو جنسية مرتكبها أو الضحية[٦].

صفوة القول: يُعد مبدأ العالمية آلية من آليات التعاون الجنائي الدولي الفعالة، إذ على أساسه يمكن للمحاكم الوطنية متابعة ومعاقبة ومحاكمة مرتكبي أنواع معينه من الجرائم بغض النظر عن مكان ارتكاب تلك الجرائم أو جنسية مرتكبيها أو المجني عليهم. والهدف منه هو ضمان تقديم المسئولين عن ارتكاب جرائم دولية معينة للعدالة؛ حيث يكون ملاذاً أخيراً يمكن اللجوء إليه للحد من إفلات المجرمين من العقاب[٧].

٤– د/ سالم حودة: تجريم الفساد بوصفة جريمة دولية، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، العدد الأول، المجلد الرابع، مارس ٢٠١٩، ص٣٢٦ وما بعدها.

٥– أ/كزافييه فيليب: مختارات من المجلة الدولية للصليب الأحمر، المجلد ٨٨– العدد ٨٦٢، يونيو ٢٠٠٦م، ص٨٧.

٦– لقد تم تدريجيا التغلب على حلقة الاتصال الإقليمية بواسطة معيارين يسمحان بالاختصاص خارج حدود الدولة، مثل الاختصاص القضائي على الجرائم التي ترتكب خارج حدود الدولة بواسطة أحد مواطنيها (الشخصية الايجابية للاختصاص القضائي) أو جرائم ارتكبت ضد مواطني الدولة ذاتها (الشخصية السلبية للاختصاص القضائي).

٧–د/ مروي السيد السيد الحصاوي: مبدأ العالمية في القانون الجنائي، رسالة دكتوراه–كلية الحقوق–جامعة المنصورة، ٢٠١٨، ص ٤٤ وما بعدها.

الفرع الثاني
عولمة جريمة الفساد

لقد فرضت العولمة أنظمتها ومفاهيمها علي كافة أوجه الحياة، وشملت كافة المستويات والجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية([٨])، بل وتجاوزت ذلك لتمتد للنواحي الفكرية والعلمية والإعلامية واستيعاب الحياة الثقافية. حيث جعلت العالم يعيش الآن في قرية صغيرة تربط أجزاءهابعضها البعض بواسطة تقنيات معلوماتية، وثورات تكنولوجية، حيث تذوب الفوارق وتتوحد المفاهيم([٩]).

فمفهوم العولمة؛ تعبر عن حالة من تجاوز الحدود الراهنة للدول إلى آفاق أوسع وأرحب لتشمل العالم بأسره، أي أن العولمة تمثل الانفتاح على العالم والتأثر الثقافي المتبادل بين أقطاره المختلفة ومن أهم مؤشرات العولمة([١٠]):

- حرية حركة السلع والخدمات والأفكار والتبادل الفوري دون حواجز أو حدود.
- تحول العالم أثر التطور التقني والتيار المعلوماتي إلى قرية كونية صغيرة.
- ظهور نفوذ وسطو شركات المتعددة والمتعدية الجنسيات وفوق القومية.

ولازمت الجريمة البشرية منذ نشأتها وتعرضت لعدة تغييرات مواكبة مع تلك التغييرات التي عرفتها المجتمعات، وأخذت تنحو منحنيات معقدة وخطيرة مع التطور الحضاري للمجتمعات والذي صاحبه تطورات اقتصادية وتكنولوجية خاصة مع الثورة المعلوماتية والانفتاح الاقتصادي.

ولقد سهلت العولمة تفشي الفساد في جميع الدول، فأمام سرعة التغيرات التي يعرفها العالم اليوم، أضحت المفاهيم القديمة، مثل الحدود والسيادة الوطنية، مفاهيم عاجزة عن تفسير ما يقع داخلياً، في ظل وضع جديد لا يعترف بالحدود في المبادلات والاتصالات والمعلومات، ولقد أضحت قدرة الدولة محدودة في شأن الإمساك بخيوط الحركة وتغيرات الذهن في الدولة والمجتمع معاً([١١]). وتفسر عولمة جريمة الفساد بالاستناد إلي عدة أسباب:

---

[٨]- د/ مروي السيد السيدالحصاوي: تأثيرات وتكاليف الفساد الإداري والمالي في التنمية في ظل التطورات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص ٦٦٣-٦٦٩.

[٩]- أ/ عصمت عدلي، أ/ طارق إبراهيم الدسوقي: "حقوق الإنسان بين التشريع والتطبيق"، دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٨، ص٣٢٠.

[١٠] - د/محسن أحمد الخضيري: العولمة، مقدم في الفكر والاقتصاد وإدارة عصر اللا دولة، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية للنشر، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ١٥.

[١١]- أ/ تركي الحمد:" الدولة والسيادة في عصر العولمة، مجلة العربي، العدد ٤٩٤، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٠، ص٦١.

أهمها التغيرات الكبيرة التي شهدها العالم في نهاية القرن العشرين، سواء علي الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، إلي جانب التقدم الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصال الذي تحقق في العصر الحديث، وقد أدي التطور الاقتصادي والتكنولوجي إلي زيادة متصارعة في حجم التبادلات بين الدول، تتخذ هذه التبادلات عدة صور منها حركة المواد الأولية والبضائع وانتقال رؤوس الأموال، والأفراد بغرض العمل أو السياحة، وشيوع استعمال الوسائل الإلكترونية في إجراء المعاملات التجارية والمالية، وقد أنعكس هذا التطور النوعي علي الجرائم حيث تطورت هذه الأخيرة وتجاوزت الحدود الوطنية مستفيدة من وسائل النقل المتطورة والحدود الواسعة والغطاء القانوني حيث توفر الدورة الاقتصادية الدولية مكنة تخفي هذه النشاطات الإجرامية تحت مسمي التجارة الدولية، وكانت لهذه التحولات والتي يطلق عليها العولمة انعكاساتها السلبية علي انتشار جرائم الفساد. وهذا الواقع الجديد لجريمة الفساد، أي بكونها لا تعرف الحدود السياسية للدول، ضاعف من خطورتها، ودفع البعض إلي وصفها بأنها خطر عالمي، وهي بمثابة مرض معدٍ ينتشر بسرعة، فلا تكاد دولة تستطيع الإفلات منه، وهو ما يفسر الأولوية الكبرى التي أعطتها الأمم المتحدة لمكافحة جرائم الفساد[١٢].

وإن ما شهدته مرحلة التسعينيات من القرن الماضي من تحرر اقتصادي وإصلاحات ديمقراطية وتكامل عالمي عن طريق المنظمات والمؤسسات الاقتصادية العالمية أفضي بظاهرة الفساد في العالم إلي أن تكون ذات طابع شمولي، وأن تتخذ بشأنها قرارات جماعية لمكافحتها، ومن بين أخطر أشكال الفساد العالمي التي سرَعت العولمة وتيرتها، ظاهرة تبيض الأموال[١٣]، التي تعُد المنشط الرئيسي للفساد وشبكات الجريمة المنظمة كما سنوضح بالدراسة فيما يلي:

المطلب الثاني

أسباب انتـشار الفـساد

لا يهدف بحث أسباب الفساد في هذه الدراسة إلي تبريره، وإنما الغاية هو تحديد الأسباب بدقة لإيجاد العلاج الناجح لهذه الظاهرة[١٤]، ولانتشار الفساد العديد من الأسباب والعوامل

---

[١٢]– د/ شريف سيد كامل: الجريمة المنظمة في القانون المقارن، دار النهضة العربية، ط١، ٢٠٠١، ص٢ وما بعدها.

[13]– Mony Laundering Tax evasion suck billions from Mexican Esconomy, world Now January 30,2012.

[١٤]– د/ بلال نهاد أحمد أبو عيشة: "الفساد الإداري في الوظيفة الحكومية ومكافحته في القانون الأردني"، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ٢٠١٧، ص٢٣؛ وللمزيد أنظر: د/ حاحة عبد العالي:"الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر– بسكرة، الجزائر، ٢٠١٢، ص٦٩.

المتشعبة والمتدخلة فيما بينها، حيث يؤثر كل عامل علي أخر ويرتبط به، ويكون نتيجة حتمية لما بعده، ومع تعدد هذه الأسباب فنقتصر علي الدراسة الأسباب السياسية، والاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال الفروع الآتية:

الفـرع الأول

الأسـباب السـياسية

وقد تناول كثيرا من الباحثين في مجال القانون والسياسة العديد من الأسباب ذات الطبيعة السياسية التي تؤدي بشكل مباشر أو غير مباشر لوجود الفساد وانتشاره منها:

١- نظام الحكم. ٢- عدم الاستقرار السياسي. ٣- التنافس علي السلطة.

٤- ضعف التكامل السياسي الوطني. ٥- التزاوج بين السلطة والمال.

[١] نظام الحكم: يرتبط الفساد بالنظام السياسي في الدولة ارتباطا وثيقا بل ويتأثر به، فالفساد يبدو نتاجًا لا مفر منه لغياب قيم النزاهة، والشفافية، والمساءلة، وسيادة القانون، وهي قيم ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالديمقراطية كنظام حكم وإدارة[١٥].

ويتفق أغلب الباحثين علي أن أكثر النظم أقرارا للفساد ومظاهره هو النظام الدكتاتوري الذي يكون فيه مستوى الفساد مرتفعا من أعلي الهرم، حيث تتركز السلطة في شخص حاكم مستبد يتمتع بسلطة مطلقة وتحيط به نخبة محدودة من أهل الرشاوى والألقاب والوظائف العامة، مما يشجع علي ظهور صور الفساد الأخرى[١٦].

---

[١٥]- أشارت إلي هذا المعني ديباجة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، حيث تنص في فقرتها الأولي علي (أن الدول الأطراف في هذه الاتفاقية إذ تقلقها خطورة الفساد من مشاكل ومخاطر علي استقرار المجتمعات وأمنها، مما يقوض مؤسسات الديمقراطية وقيمها والقيم الأخلاقية والعدالة، ويعرض التنمية المستدامة وسيادة القانون للخطر) كما تشير الفقرة الثالثة من الديباجة إلي أن (حالات الفساد التي تتعلق بمقادير هائلة من الموجودات يمكن أن تمثل نسبة كبيرة من موارد الدول تهدد الاستقرار السياسي لتلك الدول)؛ راجع في ذلك: المستشار الدكتور/عبد المجيد محمود: "المواجهة الجنائية للفساد"،" في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة والتشريع المصري(الجوانب الإجرائية والتعاون الدولي)، الطبعة الثانية، جزء٢، دار نهضة مصر للنشر، ٢٠١٤، ص٥٢؛ د/ أحمد محمود نهار أبو سويلم: "مكافحة الفساد"، ط١، دار الفكر، عمان، الأردن، ٢٠١٠، ص ١٨.

[١٦]- أ/ فيروز ضيف: "جرائم الفساد الإداري التي يرتكبها الموظف العمومي"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ٢٠١٤،ص٣٥؛ د/ لويزة نجار: "الفساد جريمة دولية وإقليمية ووطنية"، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية بكلية الحقوق جامعة الإسكندرية، العدد٢، ٢٠١٢، ص٦١٧

ويري كلا من: ديك وبسكاليا (EdgardoBuscagliaandJanvanDijk)[١٧] أن هناك علاقة عكسية بين الفساد والديمقراطية، فنمو أحدهما يؤثر سلباً في نمو الأخر، فالفساد ينخفض في البلدان الديمقراطية التي تتمتع فيها الصحافة بمزيد من الحرية والجمعيات بمزيد من القوة، كما أن هناك علاقة ايجابية بين ارتفاع نسبة وسائل الأعلام المملوكة لدولة وارتفاع مستويات الفساد[١٨].

وفي الأنظمة المستبدة التي لا تأخذ بنظام التعددية الحزبية فإن السلطة السياسية تعمد إلي تقريب المنتمين إلي الحزب الحاكم والسماح لهم باستغلال موارد الدولة دون خضوعهم للقوانين الحاكمة، وإعفائهم من الالتزامات والواجبات العامة المفروضة عليهم، وتقريب تلك الطائفة من السلطة يسمح لهم بإقرار قواعد الفساد التي تحقق مصلحتهم[١٩].

ويؤدي احتكار السلطة السياسية إلي منع مشاركة الجماهير في الحكم، وتحدث أزمة في التعامل بين الحكام والمحكومين، خاصة عندما يعمد بعض الزعماء إلي إحاطة أنفسهم بهالة من القديسية[٢٠]، وبناء شرعيته في إطار العلاقات السياسية علي هذا الأساس[٢١].

---

[١٧]- (Jan van Dijk) هو عالم اجتماع، هولندي، ولد في ١٩٥٢؛ (Edgardo Buscaglia) باحث عالمي معروف وممارس في مجال القانون والاقتصاد، ولد عام ١٩٦٠، حصل على درجة الماجستير في القانون والاقتصاد وعلى درجة الدكتوراهفي الاقتصاد من جامعة إلينوي في أوربانا شامبينمنذ عام ١٩٩٠ .

[١٨]- د/ خالد بن عبد الرحمان بن حسن بن عمر أل الشيخ: "الفساد الإداري: أنماطه وأسبابه وسبل مكافحته نحو بناء نموذج تنظيمي"، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠٧، ص٥٩

[١٩]- د/ ما ركينواليكي: "التمويل السياسي والفساد"، سلسلة الأوراق البيضاء للتمويل السياسي الخاصة بالمؤسسة الدولية لنظم الانتخابات، ٢٠٠٥، ص١١؛(مثال ذلك): أحالت النيابة العامة إلي المحاكمة الجنائية عضوا سابقا في مجلس الشعب كان يشغل رئيس لجنة الخطة والموازنة بالمجلس، وأمين التنظيم وعضو لجنة السياسات بالحزب الحاكم، وذلك تأسيسا علي قيامه بالاستيلاء علي أموال أحدي شركات القطاع العام التي تساهم فيها الدولة، وارتكابه جرائم التربح والإضرار العمدي بالمال العام والاستيلاء والاشتراك في تسهيل الاستيلاء علي المال العام، وذلك بأجراء المتهم عملية مبادلة صورية بين أسهم شركته الخاصة وأحدي الشركات المملوكة للدولة بالمخالفة لقانون هيئة سوق المال وبيعها لشركته علي خمسة أقساط ولم يلتزم بسدادها، وأنه أستغل نفوذه السياسي فتم تعيينه رئيسا لمجلس الإدارة والعضو المنتدب للشركة المملوكة للدولة، وأستحوذ علي نسبة ٦٧% من أنتاج الحديد في هذه الشركة، كما أستغل صفته سالفة الذكر بتعديل شعار الشركة ليتسني له بيع منتجات شركته الخاصة للربح علي سند من أن جميعها منتجات الشركة المملوكة للدولة علي خلاف الحقيقة،..... الخ؛ أنظر في ذلك: م.د/ عبد المجيد محمود: "المواجهة الجنائية لمكافحة جرائم الفساد"، مرجع سابق، ص٥١، ص٥٢.

[٢٠]- مثال ذلك: إطلاق الرئيس (جوموكنياتا) علي نفسه أسم (غمزي) يعني رب العائلة، وإطلاق الرئيس (جوليوسنيريري) علي نفسه أسم (مواليمو) أي المعلم، وإطلاق الرئيس (موبوتو) علي نفسه (نجانبداوازبنجا)

وتجدر الإشارة إلي أن الفساد موجود في المجتمعات الديمقراطية وغير الديمقراطية، لكن النظام الديمقراطي بما يحتوى عليه، من ضوابط ومن فصل بين السلطات العامة المختلفة ورقابة متبادلة فيما بينهما، من شأنه أن يقلل من فرص الفساد ويزيد من فرص الكشف عنه والمحاسبة عليه[٢٢].

[٢] عدم الاستقرار السياسي: تكمن أهمية مفهوم الاستقرار السياسي في أنه يعد مطلباً جماعياً، فمهما كان نمط النظام السياسي القائم في أي دولة من دول العالم، فإن العامل المشترك دائماً هو أمل النظام الحاكم في أن يكون حكمه مستقراً لكي يستطيع الاستمرار[٢٣]، والاستقرار السياسي هو: استمرارية البناء الحكومي عبر فترة طويلة من الزمن وقدرة النظام السياسي علي إصدار قوانين وأنظمة، وتخفيض درجة العنف السياسي إلي حد ممكن وعلي اتخاذ قرارات تتناسب مع المطالب المقدمة إليه وتنفيذها[٢٤].

ويختلف مفهوم عدم الاستقرار السياسي بين الباحثين والدارسين للأبحاث والدراسات المجتمعية التي منها الدراسات السياسية، ذلك أنه يكاد لا يوجد مجتمع سياسي يخلو من هذه الظاهرة، كونه مفهوم نسبي، تزداد حدته في الدول النامية بنسبة أكبر من الدول المتقدمة[٢٥].

ويعرف الدكتور حمدي عبد الرحمن حسن عدم الاستقرار السياسي بأنه: عدم قدرة النظام على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح، وعدم قدرته على إدارة الصراعات القائمة داخل

أي المقاتل المغوار الذي لا يهزم، والرئيس (بورقيبه) أطلق علي نفسه أسم (المجاهد الأكبر)، كل هذا يعد أشارة علي بدء دولة الشخصنة؛ راجع في ذلك: د/ عامر الكبيسي: "الفساد والعولمة تزامن لا توائمه"، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠٥، ص٦٤؛ د/ عبير فؤاد إبراهيم الغوباري: المواجهة الجنائية للفساد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة المنصورة،٢٠١٦، ص٤٢.

[٢١]– د/ حمدي عبد الرحمن: "ظاهرة الفساد السياسي في أفريقيا جنوب الصحراء"، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، العدد ٤٣٢، أبريل ١٩٩٣، ص ٩٥.

[٢٢]– د/ فاديا بيضون قاسم: "الفساد أبرز الجرائم: الآثار وسبل المعالجة"، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ٢٠١٣، ص٢٥٣؛ راجع أيضاً:م.د/ عبد المجيد محمود:"المواجهة الجنائية لمكافحة جرائم الفساد"، مرجع سابق، ص٥٢.

[٢٣]– محمد صالح بو عافية: "الاستقرار السياسي قراءة في المفهوم والغايات"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الخامس عشر، (يونيو ٢٠١٦)، ص ٣٠٩.

[٢٤]– د/ إكرام عبد القادر بدر الدين: "ظاهرة الاستقرار السياسي في مصر ١٩٥٢:١٩٧٠"، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨١، ص٢٠

[٢٥]–أ/ عزو محمد عبد القادر ناجي: "مفهوم عدم الاستقرار السياسي في الدولة"، صحيفة الحوار المتمدن الالكترونية،عدد٢١٨٩،الصفحة الرئيسية، دراسات وأبحاث قانونية

تمت، زيارة0 http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=124635&r=0

المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم فيها، ويصاحبه استخدام العنف السياسي من جهة، وتناقص شرعيته، وكفاءته من جهة أخرى[٢٦].

كما أن عجز أو تلكؤ النظام السياسي أو الحكومة عن أداء وظائفها وتأدية الخدمات التي يحتاجها المجتمع بكفاءة وفاعلية الأمر الذي يزعزع ثقة المواطنين فيها، وعجز النظام عن جلب المساندة والدعم الشعبي له يؤدي إلي الفوضى وعدم الاستقرار[٢٧].

ولعدم الاستقرار السياسي تأثير سلبي علي سير أجهزة الإدارة العامة ونشاطها لأنها أكثر النظم ارتباطا بالنظام السياسي، الأمر الذي يساعد علي انتشار الفساد والانحراف بالسلطة، ويمكن توضيح ذلك من خلال[٢٨]:

١- أنه في ظل عدم الاستقرار السياسي، فأن الهيكل التنظيمي للجهاز الإداري في الدولة، يكون غير مستقر حيث تلغي أو تدمج بعض الوزارات، وبعض مؤسسات القطاع العام في كل عهد جديد، تبعاً للأهواء والمصالح الشخصية للقيادات السياسية، مما يخلق فوضي أدارية نتيجة هذا الإلغاء وهذا الدمج، أو عدم التنسيق بين القرارات السياسية[٢٩].

٢- كذلك في ظل عدم الاستقرار السياسي يتم الانتقام من العناصر الإدارية غير المرغوب فيها سياسيا، وتغيير قادة المؤسسات بأجهزة الدولة، ليس لعدم كفاءتهم الإدارية، وإنما بحثا عن بدلاء عنهم، ممن يتوفر فيهم الولاء السياسي، وقد يكونون أقل كفاءة وخبرة، مما يؤدي إلي شيوع صور الفساد كالمحسوبية السياسية، والحزبية، والوساطة، والمحاباة، مما ينعكس سلبا علي الأداء

---

[٢٦]- د/ حمدي عبد الرحمن حسن: "العسكريون والحكم في أفريقيا" مركز دراسات المستقبل الأفريقي، القاهرة، ١٩٩٦، ص١٢٤.

[٢٧] - أ/كريمة بقدي: "الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا" دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تلمسان، الجزائر،٢٠١١/٢٠١٢، ص٦١.

[٢٨]- د/ بلال نهاد أحمد أبو عيشه: "الفسادالإداري في الوظيفة الحكومية ومكافحته في القانون الأردني"، مرجع سابق، ص٦٨؛ وقريبا من ذلك: حاحه عبد العالي "الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر"، مرجع سابق، ص٩٠.

[٢٩]- د/ أحمد محمد عبد الوهاب: "الانحراف الإداري في الدول النامية"، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية،١٩٩٧، ص٩٦؛ راجع أيضاً: د/ محمد الصيرفي:"أخلاقيات الموظف العام"، دار الكتاب القانوني، الإسكندرية، ٢٠٠٧، ص٩٣.

الإداري، فيصيب موظفي الجهاز الإداري بالدولة بالإحباط واليأس، ويدفعهم إلي اللامبالاة والتسيب الإداري[٣٠].

٣- أن عدم الاستقرار السياسي يعني عدم استقرار السياسة الإدارية، نظراً لعدم وجود خطة تنموية إدارية مستقرة، لان الأهداف الإدارية والخطط التنموية تتغير بتغير المسئولين السياسيين، لأنها مرتبطة بأشخاصهم دون النظر إلي اعتبار مدي إدراكهم لأهمية التنمية الإدارية ومتطلباتها من جهة، وإلي سرعة انتهاء فترة تقلدهم الوظيفة، والذي يؤدي إلي سرعة معدلات تغيير السياسة الإدارية العامة، وهذا يعيد العمل الإداري إلي الصفر نظراً لعدم استقرار الخطط والبرامج الإدارية بحيث ينعكس سلبا علي الأداء والأهداف الإدارية[٣١].

[٣] التنافس علي السلطة: الصراع والتنافس علي السلطة ليس حالة مستجدة في واقعنا السياسي والإداري المعاصر ولكنه قديم قدم الحضارات، أي أن الصراع علي السلطة ثقافة مستمرة ومتجذرة ماتزال مسيطرة علي الثقافة العربية والغربية على الرغم من تغير مسميات الحكم ولكن الممارسات السلطوية هي ذاتها، حيث إنّ الصراع عليها، ومن أجلها،يكون بسبب غياب الآليات الواضحة لتنظيمها[٣٢].

---

[٣٠]- د/ أحمد إبراهيم أبوسن: "استخدام أساليب الترغيب والترهيب لمكافحة الفساد الإداري"، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٩٩٦،ص٩٦؛ وقريبا من ذلك: د/محمد الصيرفي:" أخلاقيات الموظف العام" مرجع سابق، ص٩٣.

[٣١]- وعلى سبيل المثال: ففي دولة مثل الهندوراس تغيرت السلطة التنفيذية (٦١٦) مرة في الفترة من ١٨٢٤ إلى ١٩٥٠م، بينما عانت الإكوادور تغيير (٤١) رئيسا للدولة في الفترة من ١٩٤٠ إلى ١٩٤٩،أما بوليفيا فإنها لم تشهد في الفترة من ١٩٤١- ١٩٥١ إكمالٌ أي من رؤسائها المدة الدستورية؛ راجع في ذلك: موقع الدكتور بهاء الدين مكاوي: " الاستقرار السياسي: مفهومه وتجلياته ومؤشرات قياسه"

هندوراس (بالإسبانية: República de Honduras)، رسميا جمهورية هندوراس هي جمهورية في أمريكا الوسطى. وكان في بعض الأحيان يشار إلى هندوراس كما الإسبانية لتمييزه عن هندوراس البريطانية، والتي أصبحت الدولة الحديثة في بليز. تحدها هندوراس إلى الغرب من غواتيمالا، إلى الجنوب الغربي السلفادور، إلى الجنوب الشرقي من نيكاراغوا، ومن الجنوب المحيط الهادئ في خليج فونسيكا، وإلى الشمال من خليج هندوراس، مدخل واسع للبحر الكاريبي، هندوراس يمتد على مساحة حوالي ١١٢٤٩٢ كم٢ ويبلغ عدد سكانها يتجاوز ٨ ملايين في الأجزاء الشمالية،وهي جزء من المنطقة الغربية منطقة البحر الكاريبي؛ راجع: https://bahamakkawi.com؛ د/ جلال عبدالله معوض:"ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية"، مجلة العلوم الاجتماعية، السنة الحادية عشر، العدد ١، مارس- آذار ١٩٨٣، ص١٣١ وما بعدها؛ وقريبا من ذلك: د/ محمد الصيرفي" أخلاقيات الموظف العام"، مرجع سابق، ص٩٣.

[٣٢]- أنظر المادة ٧٥، ٧٦ من الدستور المصري ١٩٧١، حيث سمح النظام تحت الضغوط الخارجية المطالبة بالحرية ومزيد من الديمقراطية أن يسمح بالتنافس علي منصب الرئيس، فقام بعمل تعديل دستوري

حيث بدأت أزمة السُلطة مبكراً في تاريخ الإسلام والمسلمين، بعد وفاة الرسول، صلى الله عليه وسلم بين المهاجرين والأنصار، وقد امتدت سطوة السيف حتى العصور اللاحقة من تاريخ المسلمين؛ حيث غاب فقه التداول على السلطة، ولم تنجح المجتمعات المسلمة في وضع أسس عقد اجتماعي يكفل حل إشكالية الصراع على السلطة السياسية؛ حتى أنّ المؤلفات التي وضعها رجال وفقهاء الدين آنذاك فيما عرف بكتب "السياسة الشرعية والأحكام السلطانية"، و"مرايا الملوك" لم تساهم في تقديم حلول نظرية أو عملية تساعد في حل تلك المعضلة أو الإشكالية، بل إنها عملت على "شرعنه" الاستبداد السياسي الذي كانت تعايشه![٣٣].

لذلك كله، فمجتمعاتنا اليوم ما هي إلاّ أحد تجلِّيات ذلك التاريخ وصيرورته، التي تكشف عجز أسلافنا عن حل المُشْكِل السياسي سلمياً وتوافقياً، ما أوقعنا في فخ العنف، وحرب الكل ضد الكل، حسب تعبير هوبز، وبالتالي عجزنا عن تخطي العائق والمأزق التاريخي؛ وفي صراعات السلطة التي تغيب فيها ثقافة ديمقراطية ومؤسسية راسخة تكون كل المسارات مطروحة، ولن يتعفف أي طرف عن استخدام احدها إذا أضطر إليه، حتى لو كان الصراع بين أهل الدين نفسه، والتاريخ شاهد، ولن يعدم أي طرف من الطرفين صناعة المبرر الوطني أو الأخلاقي أو الديني لموقفه في ذلك الصراع علي السلطة[٣٤].

وفي ظل المنافسة السياسية والاجتماعية ومخاطر الفساد؛ ينفذ الفساد السياسي في الدول التي تدعي الديمقراطية وتعتمد التصويت في اختيار قادتها أو تشريع قوانينها من خلال الانتخابات واستقطاب المؤيدين وجمع التبرعات لها، وممارسة الإغراءات لمحاولة الفوز بها حتى وإن كان ذلك من خلال اللجوء إلى وسائل أو ممارسات غير قانونية أو غير أخلاقية، حيث يمكن أن يتم التلاعب بالنتائج لتحديد هوية الفائز أو الخاسر بشكل مسبق، كما يمكن أن نجد محاولات للتأثير على الانتخابات، كالاعتداءات والتشهير بالمرشحيين، وأيضا محاولات كسب

لكنه قيده بشروط شبه مستحيلة بحيث تحول دون ترشيح مستقلين، فقيد الترشح بشرط تأييد عدد ٢٥٠ من أعضاء المجالس المنتخبة التي يهيمن عليها الحزب الوطني الديمقراطي للمرشح المستقل، ووضع قيد أخر في التعديل بحيث يشترط علي المتقدم للمنافسة علي منصب الرئيس أن يكون مرشحا عن أحد الأحزاب، وأن يحصل هذا الحزب علي ٥%من مقاعد المنتخبين في مجلسي الشعب والشورى، وليس هذا فحسب بل عمد النظام تزوير الانتخابات والتلاعب في الأصوات للحيلولة علي حصول هذا الأمر؛ راجع في ذلك: د/ شريف يوسف خاطر:"ضمانات جدية الترشح لرئاسة الجمهورية "، دار النهضة العربية، ٢٠١٠، ص٣٨: ص٤٨.

[٣٣]- أ/ سامي أبو داود: "الصراع على السلطة من دولة الخلافة إلى واقعنا المعاصر"، باحث أردني، متاح بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٤ علي الموقع، https://www.hafryat.com

[٣٤]- أ/ جمال سلطان: " الصراع علي السلطة وليس الإسلام" كاتب ومفكر أسلامي، مصري، تاريخ النشر: الثلاثاء ٢٠ أغسطس٢٠١٣ علي الموقع متاح بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٤،

https://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/egypt

تأييد الناخبين بالوسائل التي تلاءم مطالب واحتياجات كل شريحة علي انفراد أو تنسجم معها، والتي تبدأ بتقديم الوعود من قبل المرشح للانتخابات، وتنتهي بشراء أصوات الناخبين بمبالغ عينية أو نقدية، وبعدها يجد المرشح نفسه ملزما بالبحث عن السبل التي تمكنه من استعادة المبالغ التي أنفقها للوصول إلي موقعه وتدبير المبالغ الإضافيةلإعادةانتخابه مرة أخري[٣٥].

[٤] ضعف التكامل السياسي الوطني(المشاركة السياسية): أصبح مبدأ المشاركة السياسية للمواطنين في إدارة شؤون بلادهم في كافة المواثيق الدولية والإقليمية وحتى في الميثاق العربي لحقوق الإنسان الصادر سنة ٢٠٠٤، وتحديداً في المادة ٢٤ منه، تحول هذا المبدأ إلى معيار دولي بامتياز، خصوصا بعد وصول عدد الدول التي صادقت على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية إلى ١٥٦ دولة[٣٦].

وينفذ الفساد السياسي في الدول النامية من خلال ضعف المجتمع المدني وتهميش دور مؤسساته، ومحدوديتها في الرقابة علي الأداء الحكومي، وعدم تمتعها بالحيادية في أداء عملها،وعدم المشاركة السياسية في صنع القرارات المصيرية، مما يؤدى إلي تفشي الفساد واستمرار نموه[٣٧]. كما أن ضعف دور الأحزاب السياسية وما يمارسه الحزبيون في المجتمعات المتقدمة والنامية علي حدا سواء[٣٨] بسبب وجود انشقاقات دائمة داخلها بسبب الخلاف على المصالح، وعدم وجود كيان مؤسسي قادر على استقطاب مواطنين للانضمام إليه، وغياب فكرة الاندماج الحزبي على أساس تشابه البرامج وضعف التمويل وغياب المراجعة النقدية للذات بشكل مباشر ووجود الشخصنة والبحث عن الزعامة، كما إلى أن أغلب الأحزاب يكون عدد الأعضاء فيها مجهول[٣٩]، كل هذا من شأنه أن يضعف المشاركة السياسية والاهتمام بقضايا الوطن.

---

[٣٥]- د/ عادل عبد العزيز السن: " مكافحة أعمال الرشوة"،"مكافحة الفساد في الوطن العربي"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ٢٠٠٩، ص١٣٢؛ وأنظر: د/عامر خضير حميد الكبيسي: "الفسادالإداري رؤية منهجية للتشخيص والتحليل والمعالجة"، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، عمان،عدد١، ٢٠٠٠، ص٩٠؛ وأنظر: أ/ عبدو مصطفي: "تأثير الفساد السياسي في التنمية المستدامة: حالة الجزائر، مرجع سابق، ١٩ص٣٥.

[٣٦]- د/ سليم الحص وآخرون: "المشاريع الدولية لمكافحة الفساد" بحوث ومناقشات الندوة التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد، بيروت، ط ١، ٢٠٠٦، ص ٩١.

[٣٧]- د/ زياد عربية بن علي: "الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد في الدول النامية"، مجلة الأمن والقانون، كلية شرطة دبي، عدد١، ٢٠٠٢، ص٢٧٣.

[٣٨]- د/ مني رمضان محمد بطيخ: "الرقابة علي أداء الجهاز الإداري للدولة: دراسة علمية وعملية في النظم الوضعية والإسلام"، دار النهضة العربية، ١٩٩٨، ص١٦١.

[٣٩]- أ/ يسرى العزباوى: باحث بـ"الأهرام للدراسات الإستراتيجية"، "أسباب ضعف الأحزاب السياسية"، تم النشر الاثنين، ١٧ أبريل ٢٠١٧، متاح ٢٠٢١/١٢/١٧. https://www.youm7.com/ .

كما أن تزوير الانتخابات والتلاعب في نتائجها، يجعل قطاعا كبيرا من الناخبين علي قناعة بأن أصواتهم لا قيمة لها، وأن نتائج الانتخابات محسومة سلفا، سواء شاركوا أو لم يشاركوا الأمر الذي يؤدي إلي ضعف المشاركة، والذي لا خلاف علية أن المشاركة السياسية هي أولي ركائز التحول الديمقراطي، فحين تغيب المشاركة السياسية، وتنتفي المساءلة يتم تهميش القضايا الحقيقية المتعلقة بالديمقراطية والتنمية والتقدم، ويستشري الفساد[٤٠].

كما أن الخلاف المتكرر بين أقطاب الحكم كالرئيس ورئيس الوزراء، وبين رئيس الحكومة وبين وزرائه، وبين البرلمان والرئاسة، وبين الحكومة والمعارضة، وبين الحكومة الفدرالية وحكومات الأقاليم، كل هذا أصبح معتاداً، ولأتفه الأسباب أحيانا، أو حتى في أسباب مصطنعة ومفتعلة، مما جعل بعض السياسيين مسخرة الجميع، وجعل الشعب في أحيان كثيرة يسأم من السياسة ومن المشاركة السياسية[٤١].

[٥] التزاوج بين السلطة والمال: يعد الارتباط بين السلطة والمال علاقة عكسية فكلما كان صاحب المال يقدم الدعم المالي لصاحب السلطة فيبسط صاحب السلطة علي صاحب المال حمايته وتظل هذه العلاقة هكذا مما يؤدي علي انتشار الفساد والذي يؤدي إلي مزيداً من الفساد أن تتزاوج السلطة بالمال أي يصبح صاحب السلطة هو نفسه صاحب المال، فيستغل سلطته من أجل تحقيق المنافع الخاصة علي حساب المصلحة العامة[٤٢].

الفرع الثاني

الأسـباب الاقتصادية

وكما أهتم الباحثون والمتخصصون ببحث الأسباب والعوامل السياسية والإدارية التي تؤدي إلي وجود الفساد وانتشاره، اهتموا كذلك بالعوامل والمؤثرات الاقتصادية لكونها الأكثر اهتماما وتأثيراً في الظاهرة، والجدير بالذكر أن هذه الأسباب وإن كانت متواجدة في كل

٤٠- د/ بلال نهاد أحمد أبو عيشه: "الفساد الإداري في الوظيفة الحكومية ومكافحته في القانون الأردني"، مرجع سابق، ص٧٠.

٤١- عدم الاستقرار السياسي في الصومال: الأسباب والحلول، http://www.qiraatsomali.com، قراءات صومالية، متاح ٢٠٢١/١٢/١٧.

٤٢- أحالت النيابة العامة نجلي الرئيس الأسبق وآخرين في القضية رقم ١٠٤٢٧ لسنة ٢٠١٢ جنايات العجوزة، المقيدة برقم ٨٨٩ لسنة ٢٠١٢ كلي شمال الجيزة، المقيدة برقم١ لسنة ٢٠١١ حصر تحقيق المكتب الفني إلي محكمة الجنايات بدائرة محكمة استئناف القاهرة، وذلك لان المتهمان الأول والثاني بصفتيهما موظفين عموميين (رئيس وعضو مجلس أدارة أحد البنوك) حصلا لغيرهما بدون وجه حق علي منفعة من عمل من أعمال وظيفتيهما..... إلخ؛ راجع في ذلك: م.د/ عبد المجيد محمود: "المواجهة الجنائية لمكافحة جرائم الفساد" مرجع سابق، ص٦٠، ص٦٣

المجتمعات النامية والمتقدمة منها، إلا أنها تختلف في مدي أهميتها وتدرجها في كافة المجتمعات، وتختلف أولوياتها من مجتمع لأخر، فقد يكون لأحد هذه الأسباب الأولوية الأولي في انتشار الفساد في مجتمع علي أنها تكون سبب ثانوي في مجتمع آخر، ويمكن إجمال الأسباب الاقتصادية التي تؤدي إلي وجود الفساد وانتشاره في الآتي:

١- تأثير النظام الاقتصادي السائد علي انتشار الفساد.

٢- الانفتاح الاقتصادي والاقتصاد الحر.

٣- البطالة والفقر وسوء توزيع الثروات والموارد في المجتمع.

٤- تدني مستويات الأجور وارتفاع مستوي المعيشة.

٥- السياسات الاقتصادية المترجلة.

٦- ضعف العقوبات التي يتم توقيعها علي مرتكبي جرائم الفساد الاقتصادي.

١- تأثير النظام الاقتصادي السائد علي انتشار الفساد: إن لطبيعة النظام الاقتصادي السائد في أي مجتمع دور هام ومؤثر في انتشار قيم الفساد وتغلغلها في أحشاء المجتمع، وبنظرة عامة للدول العربية نجدهاتتفاوت من حيث طبيعة النظام الاقتصادي الذي اختارته، فمنهم من أختار الرأسمالية، ومنهم من طبق الاشتراكية[٤٣]، ومنهم من أخذ بالنظاميين(النظام المختلط).

٢- الانفتاح الاقتصادي والاقتصاد الحر(العولمة): تشير معظم الدراسات المتخصصة إلي أن الفساد يميل للازدياد في عهود النمو السريع، بسبب القيم المتغيرة ومصادر الدخل والقوة الجديدة، كما حدث في الدول الآسيوية التي شهدت تطورا اقتصاديا مدهشا مثل كوريا، وسنغافورة، ماليزيا[٤٤].

وقد يرجع الفساد إلي التحولات الاقتصادية والتحديث السريع بسبب التوسع الحكومي في الانفتاح الاقتصادي وتوجيه الأنظمة الشمولية إلي الاقتصاد الحر، والاندماج في التجارة، والاقتصاد العالمي، من خلال تحرير الأسواق والتخطيط نحو المزيد من تطبيق سياسة الانفتاحالاقتصادي، واتجاه الحكومة نحو تقليل قيوده الرقابية، ورفع حواجز الحماية التجارية، أمام تدفقات الاستثمارات والخدمات المالية لغرض تحفيز المستثمرين ورجال الأعمال المنتجين[٤٥].

ونجد أن التحول السريع وغير المخطط نحو تعظيم دور القطاع الخاص علي حساب القطاع العام وبيع المؤسسات والمرافق الحكومية للقطاع الخاص والشركات الأجنبية، يسمح

٤٣- د/ حاحه عبد العالي:" الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر "، مرجع سابق، ص٨٥.

٤٤- د/ عبير فؤاد إبراهيم الغوباري: "المواجهة الجنائية للفساد، مرجع سابق، ص٤٧.

٤٥- د/ عطا الله خليل:" مدخل مقترح لمكافحة الفساد في الوطن العربي: تجربة الأردن"، ضمن كتاب" الفساد الإداري والمالي في الوطن العربي"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ٢٠٠٨، ص٣١، ص٣٢.

للسماسرة والوسطاء والوكلاء بعقد الصفقات ودفع العمولات لشراء الذمم والمساومة علي الملكية العامة لصالح قلة من الرأسماليين، وكلها آليات تفتح الأبواب علي مصراعيها في وجه المفسدين والمستغلين لنفث سمومهم وتوسيع دائرة نفوذهم[٤٦].

٣- البطالة والفقر وسوء توزيع الثروات والموارد في المجتمع: تعاني غالبية الدول وخاصة النامية من سوء توزيع الثروات والموارد داخل المجتمع، فنجد تفاوتا حادا بين شطري المجتمع، الأمر الذي يجعل الأموال تتمركز في يد فئة قليلة من الأشخاص، في حين تكون الغالبية العظمي من الأفراد علي خط الفقر، وضمور الفئة الوسطي في المجتمع، فتنتشر الطبقية داخل المجتمع، والسلوكيات الفاسدة التي بدورها تؤدي إلي الفساد[٤٧]. ولقد أكدت العديد من الدراسات علي وجود علاقة قوية بين الفقر وجرائم الفساد، بل أن الفقر يعد أحد الأسباب الأساسية للفساد الاقتصادي؛ لأن عدم توفير الأمن الاقتصادي للمواطن، وعدم توافر ما يحتاج إلية من مأكل أو ملبس أو مشرب، وحتى دون أن تمد له يد العون؛ لتكفل له الحد الأدنى من الرعاية الاجتماعية والكرامة الآدمية، فيسقط ضحية الفقر والعجز والمرض،كل هذا يساعد علي انتشار مظاهر الانحراف وتفشي الفساد،[٤٨] والبطالة، وبسبب عدم وجود دخل مشروع من العمل، فأن عامل البطالة يدفع إلي الجنوح نحو الجريمة، وإتيان أفعال الفساد،حيث يلجأ الشخص المنحرف إلي الوسائل الغير مشروعة للحصول علي مصدر دخل فيرتكب العديد من الجرائم التي ينتج عنها عائدات مادية أو اقتصادية غير مشروعة مما يساهم في انتشار ظاهرة الفساد الاقتصادي[٤٩].

٤- تدني مستويات الأجور وارتفاع مستوي المعيشة: يعاني أغلب الموظفين وخاصة في الدول النامية من تدني الأجور وارتفاع الأسعار مما يعني عدم القدرة علي الوفاء بمتطلبات المعيشة، فيلجأ الموظف إلي مد يده والتساهل في أعمال الوظيفة مقابل النفع المادي، فيشعر الموظف بأن ما يتحصل عليه بسبب وظيفته هو حق مكتسب، فيتولد عن ذلك قناعة لدي المواطنين بعدم قضاء مصالحهم دون اللجوء إلي الرشوة، وعدم الإبلاغ عن وقائع الفساد خشية عرقلة مصالحهم

---

[٤٦]- د/ عامر خضير حميد الكبيسي: "الفساد الإداري رؤية منهجية للتشخيص والتحليل والمعالجة"، مرجع سابق، ص١٧

[٤٧]- د/ عامر خضير حميد الكبيسي:" الفساد والعولمة تزامن لا توأمه"، مرجع سابق، ص٥٦.

[٤٨]- أ/ شيبوط سليمان، سبخاوي محمد: "مكافحة الفساد الاقتصادي من منظور إسلامي"، بحث مقدم إلي الملتقي الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية، والتجارية، وعلوم التسيير، بعنوان " الاقتصادالإسلامي: الواقع ورهانات المستقبل"، يوم ٢٣،٢٤ فبراير ٢٠١١م، المركز العلمي بغرداية، الجزائر، ص١١.

[٤٩]- د/ حمدي عبد العظيم:" عولمة الفساد وفساد العولمة"، الدار الجامعية، ط٢، ٢٠١١م، ص٥٥، ص٥٦.

أو التعرض لردود أفعال انتقامية، مما يؤدي ذلك إلي ظهور ثقافة جديدة وهي التسامح مع الفسادوإظهاره علي أنه وسيلة مقبولة اجتماعيا للحصول علي الحقوق.

٥- السياسات الاقتصادية المترجلة (الخصخصة): تختلف السياسات الاقتصادية من دولة إلي آخري بل تختلف من وقت لآخر داخل نفس الدولة، ومن تلك السياسات ما يروجه أنصار النظام العالمي الجديد الداعون إلي الخصخصة، واقتصاد السوق، وحرية التجارة، والأسواق الحرة، والمنافسة، وهي جميعاً آليات تفتح الأبواب أمام المفسدين والمستغلين لتوسيع دائرة نفوذهم[٥٠].

ولقد اقترنت سياسة الخصخصة بالفساد وذلك في أغلب البلاد التي اعتمدتها كأسلوب للتحول الاقتصادي؛ لان عمليات البيع لم تتم بشكل مربح للدولة نتيجة الفساد في طرق البيع والتواطؤ في تحديد أسعار المرافق[٥١]. فمن الممكن أن يصبح المسئولون الحكوميون المناط بهم خصخصة الأصول العامة من أصحاب الثروات، عن طريق بيع تلك الأصول بأسعار منخفضة لقاء رشاوى أو حيازتها عن طريق أسرهم وأصدقائهم[٥٢] وبالرغم من أن الخصخصة تعطي للقطاع الخاص الحق في تحقيق أرباح، إلا أنه من الممكن أن تتحول إلي عملية استغلال واحتكار علي حساب المواطن المستهلك، الذي له الحق في الحصول علي الخدمة بشكل منتظم ودائم، وبأسعار تمكنه من تدبر احتياجاته اليومية فنكون أمام أحد أبواب الفساد[٥٣].

ومن الملاحظ أيضاً أن جزءاً كبيراً من القطاع العام في العديد من البلدان تمت خصخصته بشكل واسع وسريع،[٥٤]، ونجد أن أعضاء الطبقة العليا أو الصفوة المالكة لأرصدة مفتوحة هم من أشتروا تلك المؤسسات وآلت مالكيتها إليهم، فانتقلت من القطاع العام إلي الخاص بعيداً عن مساقات العمل الصناعي والتجاري، فضلا عن أن البيع تم بالعملات المحلية وبأرخص الأسعار ولفئات لم تجد لها منافسا يجاريها[٥٥]. فضلاً عن أن عمليات الخصخصة بحد ذاتها جرت في العديد من البلدان تحت ضغوط سياسية ومالية مشبوهة غالباً. ففي كوريا الجنوبية

٥٠- د/ صالح بن راشد بن علي المعمري:" إستراتيجية مكافحة الفساد الإداري في القطاع العام"، ط١، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، لبنان، ٢٠١٣، ص ١٥٠

٥١- د/ عبير فؤاد إبراهيم الغوباري:"المواجهة الجنائية للفساد: مرجع سابق، ص٤٩.

٥٢- د/ عبد الفتاح الجبالي: "نحو مجتمع أكثر شفافية في مصر"، ورقة أولية للنقاش، ٢٠٠٧، ص٢٧، ص٢٨.

٥٣- د/ بلال نهاد أحمد أبو عيشة:" الفساد الإداري في الوظيفة الحكومية ومكافحته في القانون الأردني"، مرجع سابق، ص٧٨، ص٧٩.

٥٤- د/ عصام عبد الفتاح مطر: "الفساد الإداري: ماهيته، أسبابه، مظاهره" الوثائق العالمية والوطنية المعنية بمكافحته، دور الهيئات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية في مواجهة الفساد، ط١، مطبعة دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١١، ص٣١٧.

٥٥) د/عماد صلاح عبد الرازق الشيخ داود: "كتاب الفساد والإصلاح"، منشورات اتحاد الكتاب العرب بدمشق،٢٠٠٣، ص١٣٤

أعلنت عديد من الشركات الغربية عن تقديم مساعدات مالية وسياسية لأحزاب المعارضة، كما ضغطت علي الحكومة للسير قدماً في طريق خصخصة القطاع الحكومي[٥٦].

٦- ضعف العقوبات التي يتم توقيعها علي مرتكبي جرائم الفساد الاقتصادي: وقد يكون أحد أسباب انتشار الفساد عدم وجود سياسة عقابية تحقق الردع العام والخاص لمرتكبي جرائم الفساد الاقتصادي مقارنةً بما يحصلون عليه من عوائد ومنافع من ارتكاب الفساد[٥٧].

٥٦- د/ مصطفي كامل السيد:" الفساد والتنمية"، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٩، ص١٤٥.

٥٧- د/ محمد عبد الحليم عمر:" الإجراءات العملية الإسلامية لعلاج الفساد الاقتصادي"، ندوة:" الفساد الاقتصادي: الواقع المعاصر، العلاج الإسلامي"، والتي عقدت بمركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، بجامعة الأزهر، القاهرة، يومي ٢٢،٢٣ مارس، ٢٠٠٠م، ص٦.

الفرع الثالث

الأسباب الاجتماعية

بحث الأسباب والعوامل الاجتماعية لانتشار الفساد لا يقل أهمية عن الأسباب السياسية، والإدارية، والثقافية، والاقتصادية، حيث أنها تلعب دوراً كبيراً في كونها أحد الدوافع المؤدية لظهور الفساد بل وأن جملة هذه الأسباب تتداخل فيما بينها بحيث يصعب الفصل بينهما جميعا فأيهما يكون السبب وراء ظاهرة الفساد:

١- انتشار الجهل وتدني المستوي التعليمي والثقافي للأفراد

٢- صراع الثقافة والتقدم الحضاري مع القيم الاجتماعية في المجتمع

١- ظاهرة الهجرة.

٤- التفاوت بين الطبقات

١) انتشار الجهل وتدني المستوي التعليمي والثقافي للأفراد: لا شك أن تدني المستوي التعليمي لدي الأفراد يؤدي إلي الجهل. والحقيقة أن واقع التعليم في الوطن العربي عجز عن إعداد المواطن الصالح ذو الإرادة، والوعي بحقوقه وواجباته، والتفاعل مع هموم وطنه، فالقصور الملحوظ في التعليم والثقافة في الدول النامية (العربية) أدي إلي جهل المواطن عن أدراك العالم من حولنا كيف يتحرك، نهيك عن ضعف المؤسسات التعليمة والتربوية، وندرة الأبحاث، وقلة الكفاءات يفتح الباب علي مصراعيه أمام الفساد[٥٨].

وقد يؤدي تدني مستوي الدخل والفقر إلي الجهل، حيث يدفع بعض الأسر الفقيرة إلي دفع أبنائها إلي سوق العمل وحرمانهم من التعليم. فالفقر يولد الجهل، والجهل يولد الفساد.

فقد جاء في تقرير لليونسكو عام ٢٠٠٣، أن (١٩) دولة عربية يوجد فيها نحو ثمانية ملايين طفل لا يترددون إلي المدارس الابتدائية، وسجلت أعلي نسبة للأمية في العراق(٦١%)، وفي مصر (٤٢%)، وفي الأردن(١٢%)[٥٩].

٢) صراع الثقافة والتقدم الحضاري مع القيم الاجتماعية في المجتمع: توجد في العديد من الدول النامية فجوة بين القيم الثقافية والحضارية وقيم العمل الرسمية المعتمدة علي الانضباط والأمانة والشرف وطاعة الرؤساء وحرمة المال العام وقيم الولاء والانتماء لجهة العمل سواء كانت حكومية أو خاصة، ونظراً لوجود تفاعل واحتكاك بين الحضارات والثقافات المختلفة، فكان من

٥٨- د/ عصام عبد الفتاح مطر: "الفساد الإداري: ماهيته، أسبابه، مظاهره"، مرجع سابق، ص٣٢٠.

٥٩- د/ فيصل الحذيفي:" الثقافة العربية وأثرها علي أداء مؤسسات المجتمع المدني: ضمن كتاب المجتمع المني ودوره في دعم النزاهة والشفافية "، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٢٢٨.

المحتمل حدوث اختراق لقيم ثقافية أو حضارية أجنبية تؤدي إلي تغيير السلوك والقيم المتعلقة بالعمل الرسمي، ومن ثم حدوث جرائم الفساد الإداري بمختلف صوره[٦٠].

وتوضح في هذا المجال بعض الدراسات الاجتماعية أنه في حالة وجود صراع بين ثقافتين من مجتمع واحد وكون احدي الثقافتين أقوي من الأخرى، فإن ذلك يؤدي إلي توتر اجتماعي يقود إلي زيادة الفساد، أما في حالة وجود قيم اجتماعية إيجابية قوية فإنها تكون كفيلة بتقليل الفجوة بين أجهزة الدولة الإدارية وبقية أفراد ومؤسسات المجتمع[٦١].

٣) ظاهرة الهجرة: لظاهرة الهجرة بنوعيها الداخلية والخارجية دوراً في انتشار الفساد بصوره المختلفة، وتعتبر الهجرة الداخلية(الهجرة غير المنظمة إلي المدينة) من أهم المظاهر المؤثرة علي التغيير الاجتماعي، وذلك في التركيب الثقافي للمجتمع وما يتصل بذلك من تغيرات في الوظائف والنظم السائدة فيه[٦٢]، وهذا يوفر مناخاً ملائماً لإفراز السلبيات والفساد وارتكاب الجرائم مما ينعكس علي باقي فئات المجتمع، ومن دوافع الهجرة الداخلية البحث عن فرص عمل، وإكمال الدراسة، ووجود المغريات المادية والمعنوية في المدينة، وسوء الأحوال المعيشية في البيئة الريفية أو الصحراوية[٦٣].

أما الهجرة الخارجية فإنها تعد هي الأخرى أحد أهم المظاهر المؤثر علي التغير الاجتماعي، وتعد البلدان العربية النفطية مناطق جذب واسعةللعمالةالوافدة من بلدان عربيه أو أجنبيه، لما تتميز به من انخفاض الكثافة السكانية وزيادة حجم الاستثمارات التنموية، وبذلك توفرت فيها فرص وظيفية كبيره بأحجام ومهارات غير متوفرة في هذه الدول، إلاأن الفوارق في الثقافة والحضارة قد لعبت دوراً هاماً في ظهور جرائم غريبة في البلدان العربية، فقد نقل الوافدون إليها عادات هي عادية في بلادهم ولكنها مجرمة ويعاقب عليها القانون[٦٤].

٤) التفاوت بين الطبقات: يعد التفاوت الطبقي عاملاً مهم في انتشار الفساد، فوجود طبقات الأغنياء وذوي النفوذ مقابل طبقات الفقراء، الأمر الذي أدي بالطبقات الأولي إلي المحافظة علي

---

[٦٠]– د/ أسار فخري عبد اللطيف،" أثر الأخلاقيات الوظيفية في تقليل فرص الفساد الإداري في الوظائف الحكومية"، مجلة العلوم الإنسانية، السنة الرابعة، العدد٢٩، ٢٠٠٦، WWW.ULUMINSNIA.NET، ص٥.

[٦١]– د/ حمدي عبد العظيم" عولمة الفساد وفساد العولمة"، مرجع سابق، ص٦١.

[٦٢]– د/ صلاح الدين فهمي محمود:" الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية "، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٩٩٤، ص١٢٨.

[٦٣]– د/ عصام عبد الفتاح مطر: "الفساد الإداري: ماهيته، أسبابه، مظاهره"، مرجع سابق، ص٣٣٣.

[٦٤]– د/ محمد هاشم عوض:" المشكلات الأمنية في البلاد سريعة النمو"، منطقه الخليج، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، السعودية، ١٩٨٧، ص١٥ وما بعدها.

مراكزهم من خلال جمع الأموال علي حساب الطبقات الأخرى، فتكون العملية ممارسة فساد وغني في جانب، وفقر وتحين الفرص في الجانب الأخر،وهيمنة صراع مصالح الطبقات من شأنه أن يوجه أعمال الإدارة العامة وقراراتها في اتجاهات معينة، أبعد ما تكون عن المصلحة العامة، حيث يعمل التفاوت الطبقي هنا بمثابة منشط للفساد الإداري وداعم له وليس سبب فقط[٦٥].

وقد يكون التفاوت الطبقي علي أساس التمييز العنصري، فلا تزال هناك بعض المجتمعات التي يمارس فيها التمييز علي أساس الجنس أو اللون أو الدين أو المنشأ الجغرافي للأفراد، الأمر الذي يؤدي إلي تردي أوضاع الأقليات التي تعاني من هذا التمييز وسوء المعاملة، فيتولد لديها الرغبة في الانتقام من المجتمع بصفة عامة والأثرياء والسلطة بصفة خاصة، وقد يكون هذا التميزالطبقي والعنصري مدعاة للحصول علي الثروة والثراء السريع من أجل الحصول علي الحقوق والتقدير الاجتماعي المعتمد علي التقدير المادي، ومن ثم يكون الفساد بأحد صوره أو جميعها هو الوسيلة السريعة للوصول إليقمة الهرم الاجتماعي والإنقاذ من التمييز العنصري[٦٦].

مطلب ختامي

الآثار المترتبة علي انتشار الفساد

مما لا شك فيه أن للفساد آثار كثيرة ومتعددة علي الدولة، ولا تقف آثار الفساد إلي حد معين، بل تتشعب في العديد من المناحيوالاتجاهات، ويمكننا بيان بعض هذه الآثار علي النحوالأتي:

الفرع الأول

تأثير الفساد علي الحياة السياسية

١- فقدان شرعية النظام السياسي في الدولة.

٢- تهميش المناخ الديمقراطي في الدولة (الديمقراطية الشكلية).

٣- إيجاد مشروعية مصطنعة للفساد.

١- فقدان شرعية النظام السياسي في الدولة:يعدمبدأ الشرعية من أهم مقومات ضمان واستقرار أي نظام سياسي، لأنه يخلق نوع من الرضا والقبول لدي المجتمع علي النظام الحاكم[٦٧]، ويكتسب النظام شرعيته ومبررات وجوده، من احترامه للدستور والقانون ورعاية مصالح الأفراد.أما

---

[٦٥]- د/ صباح عبد الكاظم شبيب الساعدي:" دور السلطات العامة في مكافحة ظاهرة الفساد الإداري في العراق"، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص٩٥.

[٦٦]- د/ حمدي عبد العظيم:" عولمة الفساد وفساد العولمة"، مرجع سابق، ص٦١-٦٢.

[٦٧]- د/ حاحه عبد العالي:" الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر"، مرجع سابق، ص١٠٠

الفساد فأنه يقوض الشرعية ويشوه الهياكل الأساسية في الدولة، كما يستخدم الفساد كوسيلة لشراء الذمم والضمائر والولاء السياسي للنظام، مما يضعف شرعية السلطة ومصداقيتها، حيث يتورط شخصيات فاعلة ومؤثرة في السلطة في أعمال متعلقة بالفساد وعدم محاسبتها واستمرارها في أماكنها وأعمالها لكونها قريبة ومحسوبة علي السلطة، وتبنيَ العلاقات بينهم علي قاعدة تبادل المنافع والمصالح، الأمر الذي يفقد ثقة الشعب في النظام[٦٨]، حيث يدرك المواطنون أن السياسيين علي اختلاف مستوياتهم مجرد عناصر متورطة في الفساد، ولا يعنيها سوى تحقيق مصالحها الخاصة، ويترتب علي ذلك حرمان النظام السياسي علي أرض الواقع من المساندة الشعبية وتأييده، بل وتظهر السلبية وعدم إقبال المواطنين علي التعاون مع النظام القائم وفقدان الثقة بالسياسات العامة[٦٩]، فضلاً عن ذلك أن الفساد بكافة صوره يسيء إلي سمعة النظام السياسي وعلاقته الخارجية خاصة مع الدول التي يمكن أن تقدم الدعم المادي له، وبشكل يجعل هذه الدول تضع شروطا قد تمس بسيادة الدولة لمنح مساعداتها[٧٠].

---

[٦٨]– أ/ فيصل بن طلع بن طايع المطيري: "معوقات تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد"، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض،٢٠٠٨، ص٥٨، وأنظر أيضا: د/ فارس رشيد البياتي،"الفساد المالي والإداري في المؤسسات الإنتاجية والخدمية، دار أيلة للنشر، عمان، ٢٠٠٩، ص ٥٣ وأنظر في ذلك: د/ محمد جمال مظلوم:" الفساد: الأسباب والتداعيات وطرق المعالجة"، دراسات إستراتيجية خليجية، العدد ٣٢، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، لندن، أبريل ٢٠٠٠، ص٢٢.

[٦٩]– أ/ أيوب لعمودي:" دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري بالقطاعات الحكومية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ٢٠١٣، ص٢١.

[٧٠]– د/ بلال خلف السكارنة:" الفساد الإداري"، ط١، دار وائل، عمان، الأردن، ٢٠١١، ص٣٥.

*** ومن أبرز الأمثلة علي ذلك: فضيحة تجسس مبني ووترجيت، التي أطاحت بنظام حكم الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون والحزب الجمهوري، ليعقبه بعد ذلك الحزب الديمقراطي برئاسة كارتر، ثم فضيحة مونيكا والرئيس بيل كلينتون، التي أدت إلي عودة الحزب الجمهوري برئاسة بوش الأب، ثم بوش الأبن. – وقد حدث ذلك عندما عصف الفساد بنظام حكم شاه إيران محمد رضا بهلوي وهو الشاه الأخير الذي حكم إيران قبل قيام الجمهورية الإسلامية فيها، ونظام حكم فرديناند ماركوس في الفلبين،وحاكم بنما مانويل نورييغا، وأوغستوبينوشيه الحاكم التشيلي السابق، وسيلفيوبرلسكوني رئيس وزراء إيطاليا، و بينظير بوتورئيسة وزراء باكستان، وموشيه كاتساف الرئيس الإسرائيلي.– ولا يقتصر الأمر عند فساد الحكام من رؤساء الدول، وإنما أيضا إلي رؤساء المناصب العليا، من أمثلة ذلك: رئيس البنك الدولي بول ولفويتز الذي فقد منصبة بسبب الاتهامات الموجهة له بالفساد المرتبط بسكرتيرته (شاها رضا)، وفضيحة وزير مالية إسرائيل أبراهام هيرزون، الذي استقال من منصبه بسبب تورطه في قضايا فساد عندما كان رئيسا لنقابة العمال العامة**

٢- تهميش المناخ الديمقراطي في الدولة (الديمقراطية الشكلية): عندما يتفشي الفساد في أي دولة بمختلف صوره، فإنه يؤدي إلي إضعاف وتشويه المناخ الديمقراطي في المجتمع إن لم يكن القضاء عليه كليا بسبب استبداد الحاكم وسلطته المطلقة، واستخدام عائدات الفساد لشراء أصوات الناخبين للنجاح في اعتراء عرش البرلمان من أجل كسب الحصانة السياسية والاستمرار في ممارسة التصرفات والأعمال غير المشروعة[٧١]، ولا يقتصر الأمر علي دخول البرلمان، وإنما يمتد إلي المجالس المحلية والوزارات السيادية والنقابات العمالية والمهنية ومؤسسات المجتمع المدني، واختراقحتى الأجهزة الأمنية والقضائية، حتى يكتمل المشهد السياسي، وقد تلجأ عادةً النظم السياسية الفاسدة إلي إحاطة نفسها بالشكل الديمقراطي، فتتيح المجال للمنافسة السياسية الوهمية- الديمقراطية الشكلية -من خلال السماح بتأسيس الأحزاب بالضوابط التي تراها هي دون الاحتكام لقواعد موضوعية، فتصبح الساحة السياسية تعج بالأحزاب الكرتونية التي تعارض وفقا لإشارات النظام ذاته[٧٢].

٣- إيجاد مشروعية مصطنعة للفساد: عندما يفسد النظام السياسي ويستبد فأنه يخلق لنفسه الشرعية لوجوده بعيدا عن تطبيق العدالة ومراعاة حقوق وحريات الأفراد، فيستخدم الفساد وسيلة لتحقيق ذلك فيصطنع الشرعية لوجود الفساد ذاته، ويتراخي النظام في مواجهته بهدف التوسع في إرساء منظومتهم الفاسدة حتى تصبح كافة قطاعات الدولة ومؤسساتها الحكومية منها والمدنية فاسدة، فلا يملك أحد مراجعة فسادهم أو الإشارة إليه، فيصبحون في مأمن من المراجعة والمراقبة[٧٣]، فيوجه الإعلام ويستخدمه لخدمة أغراضه، فيبني صرحاً إعلامياً فاسداً يُخِدَم علي أفكاره ويروج لها، ويتستر علي فضائحه[٧٤]، ومن هنا يصبح الفساد مشروعاً، والعدل والمساواة والديمقراطية مجرد شكليات لتلميع النظام، أو تستخدم من أجل تصفية الحسابات السياسية.

(الهستدروت).* راجع في ذلك:د/ عبير فؤاد إبراهيم الغوباري:" المواجهة الجنائية للفساد"، مرجع سابق، ص ٥٨،٥٩.

[٧١]- د/ حاحه عبد العالي:" الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر"، مرجع سابق، ص١٠١.

*** وفي مصر أنتشر مشهد السيطرة الفاسدة علي البرلمان عدة مرات، منها سيطرة ما أطلق عليهم(نواب الكيف) من تجار المخدرات، وفي صورة أخري سيطرة (نواب القروض) في سابقة تؤكد سيطرة الفساد علي المناخ الديمقراطي داخل الدولة، ثم برلمان التزوير٢٠١٠، راجع في ذلك: د/ عبير فؤاد إبراهيم الغوباري:" المواجهة الجنائية للفساد"، مرجع سابق، ص ٦٠.**

[٧٢]- د/ عبير فؤاد إبراهيم الغوباري: المواجهة الجنائية للفساد"، مرجع سابق، ص ٦٠.

[٧٣]- راجع في ذلك: أ/عبدالله خبابة: "الأشكال الجديدة للتجريم علي ضوء الاتفاقيات الدولية"، المجلة القضائية لوزارة العدل الجزائرية، ٢٠٠٧،ص٢٣.

[٧٤]- د/ أنوار بوخرص:" العنف السياسي في شمال إفريقيا"، دراسة تحليلية صادرة عن مركز بروكنجز، الدوحة، يناير٢٠١١،ص٣١.

الفرع الثاني

تأثير الفساد علي الحياة الاجتماعية

١- انهيار القيم والمبادئ الأخلاقية في المجتمع

٢- الإخلال بمبدأ العدالة الاجتماعية

٣- القبول الاجتماعي للفساد

١- انهيار القيم والمبادئ الأخلاقية في المجتمع: مما لا شك فيه أن الفساد يؤدي لا محالة إلي زعزعة المبادئ الأخلاقية القائمة علي الصدق والأمانة والعدل والمساواة وتكافؤ الفرص، وانهيار القيم الصحيحة المرتبطة بثقافة المجتمع، ويسهم في انعدام المهنية في العمل الإداري وإلي انتشار عدم المسؤولية والسلوكيات والقيم السلبية الهدامة لدي الأفراد،[٧٥] وتصبح أنواع الفساد المختلفة مهارة وتطوراً وتكيفاً داخل المجتمع، بينما يصبح الاجتهاد والتمسك بالعادات والتقاليد والدين والقيم الأخلاقية السليمة في عرف المفسدين تخلفاً وجموداً، وتزداد خطورة الأمر عند شيوع قيم وثقافة الفساد في مختلف نواحي الحياة، ولا شك أن انهيار القيم والأخلاق يؤدي إلي انهيار وزوال الحضارات والدول والمجتمعات البشرية[٧٦].

٢- الإخلال بمبدأ العدالة الاجتماعية: العدالة الاجتماعية مبدأ أساسي من مبادئ التعايش السلمي داخل المجتمع، والهدف من العدالة الاجتماعية هو توفير حياة كريمة للأفراد في ظل دولة تحترم الدستور والقانون، وترتكز علي المساواة وتكافؤ الفرص، ومما لا شك فيه أن انتشار الفساد يُحدث تحولات سريعة وفجائية في التركيبة الاجتماعية، الأمر الذي يكرس التفاوت الاجتماعي، وهروب الكفاءات العلمية والفنية بمختلف مستوياتها وأنواعها بسبب المحاباة والمحسوبية وغيرها، مما يخلق تشوهات اجتماعية كبيرة في المجتمع، وازدياد حالات الصراع

---

[٧٥]- د/ علاء فرحان طالب، ود/ علي الحسين حمدي العامري:" إستراتجية محاربة الفساد الإداري والمالي"، مدخل تكاملي، ط١، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٤، ص٦٦. انظر أيضاً: د/ ساجد شرقي محمد:" الفساد: أسبابه ونتائجه وسبل مكافحته"، المؤتمر العلمي حول النزاهة أساس الأمن والتنمية، هيئة النزاهة، العراق، ديسمبر٢٠٠٨،ص٤. وأيضاً: أ/ فيصل بن طلع بن طايع المطيري:" معوقات تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد"، مرجع سابق، ص٥١.

[٧٦]- د/ حمدي عبد العظيم:"عولمة الفساد وفساد العولمة"، مرجع سابق، ص٨٠. *وقد عبر «شوقي» عن ذلك في أبيات شعره بقوله: «إنما الأمم الأخلاق ما بقيت... فإن همُ ذهبت أخلاقهم ذهبوا»، وقوله:" وإذا أصيب القوم في أخلاقهم.. فأقم عليهم مأتما وعويلا "، ويحدثنا القرآن الكريم عن العديد من الحضارات والأمم السابقة التي شاع فيها الفساد(عاد، وثمود، وفرعون، ولوط.....) فكان مآلهم الفناء والزوال، راجع في ذلك: د/ مرتضى نوري محمود:" الإستراتيجية العامة لمكافحة الفساد الإداري والمالي في العراق"، المؤتمر العلمي حول النزاهة أساس الأمن والتنمية، هيئة النزاهة، العراق، ديسمبر ٢٠٠٨، ص١٩.

الطبقي، مما يضعف التكافل الاجتماعي وعلاقات التعاون، وتزداد معدلات الفقر وتتعمق الفجوة بين طبقات المجتمع، حيث تستحوذ الطبقة الفاسدة ومن يرتبط بهم من منتفعين علي ثروات المجتمع وتسخيرها لمصالحهم الخاصة، بعيداً عن الاعتبارات الإنسانية أو الدينية أو الوطنية[٧٧].

كما يؤكد كل من أندفيجوموين(andvigad and Moene) في دراستهما عام ١٩٩٩ وجود علاقة فردية بين الفساد وغياب التوازن والعدل الاجتماعي ما يولد الظلم وعدم المساواة لدي قطاعات مختلفة في المجتمع ومن ثم الحقد والكراهية اتجاه الفاسدين الذين يمثلون الظلم الاجتماعي، وقد أكدت نظرية الضغط الاجتماعي[٧٨]، أن التفاوت الاجتماعي الناتج عن الفساد وعدم العدل يزيد من حجم الفجوة الاجتماعية بين الفاسدين والمحرومين وما يترتب علي ذلك من مشاعر الغضب والحقد وخيبة الأمل لدي المحرومين، ومن ثم تنفجر هذه الضغوط لدي الأفراد الذين يعانون منها في صورة انحرافات لتقليل مشاع الضغط والفتور[٧٩].

٣- القبول الاجتماعي للفساد: تؤثر بعض العادات والتقاليد السائدة في المجتمع من آثار سلبية علي الموظفين العموميين والأفراد المتعاملين مع المرافق العامة علي حداً سواء، وخاصة في الدول العربية التي تتميز مجتمعاتها ببعض العادات والتقاليد الموروثة أو المكتسبة، كالإسراف، وإنفاق المال علي الترف والرفاهية[٨٠]، وضعف الوعي بأهمية الوقت، وعدم الالتزام بالمواعيد، وشيوع اللامبالاة، والإهمال بالعمل أو بقيمه الاجتماعية، وعدم الاهتمام بحرمة المال العام، والمبالغة في تزيين المكاتب الحكومية، وإساءة استخدام سيارات الإدارة وباقي الوسائل المادية لأغراض شخصية، فضلاً عن الوساطة والمحسوبية، والإكراميات أو الهدايا التي تقدم لكبار

---

[٧٧]) د/ بلال نهاد أحمد أبو عيشة:" الفساد الإداري في الوظيفة الحكومية ومكافحته في القانون الأردني"، مرجع سابق ص١٧١

[٧٨]- نظرية الضغوط العامة هي نظرية في علم الجريمة طورت على يد روبرت أجنيو (بالإنجليزية: Robert Agnew). ظهرت هذه النظرية في منتصف الثمانينات، وتعود جذورها إلى نظرية (دور كايموميرتون) في الجريمة، وتقوم الفكرة الرئيسية لهذه النظرية أن الجريمة ناتجة عن الشعور بالعدوان والإحباط الناجمين عن خبرة الضغوط، وقد حدد أجينو ثلاثة أنواع من الضغوط التي يتعرض لها الأفراد وهي أولا: الفشل في تحقيق أهداف ذات قيمة إيجابية، وثانيا: وجود مؤثر سلبي أما ثالثا: فقد كان إزاحة مثير ذي قيمة إيجابية، كما يرى اجينو أن الجريمة والجنوح استجابات تكيفيه مع الضغوط والمشاعر السلبية. وإذا ما أدت هذه الضغوط إلى مشاعر سلبية فانه من المتوقع أن تؤدي إلى السلوك الإجرامي.

[٧٩]- د/ خالد بن عبد الرحمان بن حسن بن عمر آل الشيخ،" الفساد الإداري: أنماطه وأسبابه وسبل مكافحته، نحو بناء نموذج تنظيمي"، مرجع سابق، ص٥٨.

[٨٠]) يقول أبن خلدون في هذا الصدد "إن أساس الفساد هو الولع بالحياة المترفة في المجتمعات لدي الحكام والمحكومين".

المسئولين[٨١]، الأمر الذي يؤدي إلي الفساد وصعوبة مكافحته، ليصبح بمرور الوقت جزءً من الثقافة المجتمعية في الدول الفقيرة[٨٢].

فكل هذه الممارسات الفاسدة أصبحت بمثابة عرف اجتماعي وإداري سائد ومقبولاً لدي العامة والخاصة، ولا يلاقي أي اعتراض علي الرغم من المخاطر التي تسببها هذه السلوكيات علي المصلحة العامة، ومن هنا تنخفض معدلات الإبلاغ عن وقائع الفساد،فضلاً عن التغاضي، أو كف البصر عن كشف الفساد، أو ملاحقته، أو تنفيذ الأحكام والعقوبات علي الفاسدين[٨٣].

---

[٨١]– د/ عادل عبد العزيز السن:" الفساد المالي والإداري"، ضمن الأبحاث وأوراق العمل المقدمة لورشة عمل" تنمية المهارات القانونية والإدارية للقيادات ودورها في مكافحةالفساد"، بالتعاون مع غرفة تجارة وصناعة الشارقة، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، ديسمبر ٢٠١١، ص١٣١. راجع أيضا: د/ حاحة عبد العالي،" الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، مرجع سابق، ص٨٢.

***أمثلة:– في الفلبين يوجد عرف اجتماعي يسمي" الكمبرادازغوا": وهي شبكة من الأقارب والمواليين الذين يندمجون مع بعضهم البعض في تجمع طقوسي له دور مهم في حماية الفساد وانتشاره، كما أن لديهم نظام آخر يطلق عليه" يوتانجنالوب": أي ديوان رد الجميل والاعتراف بما للغير من فضل سابق يقابله فضل ولو علي حساب المصلحة العامة. راجع في ذلك: د/ عامر الكبيسي" الفساد الإداري: رؤية منهجية للتشخيص والتحليل والمعالجة"، مرجع سابق، ص٩٧**

[٨٢]– د/ عادل عبد العزيز السن" الفساد المالي والإداري"، مرجع سابق، ص١٣١.

[٨٣]– د/ عادل عبد العزيز السن" مكافحة أعمال الرشوة "،" مكافحة الفساد في الوطن العربي"، مرجع سابق، ص٤٣٦. راجع أيضا: د/ عامر الكبيسي" الفساد والعولمة: تزامن لا توأمه "، مرجع سابق، ص٢٢.

الفرع الثالث

تأثير الفساد علي الحياة الاقتصادية

١- تأثير الفساد علي النمو الاقتصادي والتنمية.

٢- تأثير الفساد علي الاستثمار.

٣- تأثير الفساد علي العدالة التوزيعية.

١- تأثير الفساد علي النمو الاقتصادي والتنمية[٨٤]: لقد أثبتت العديد من الدراسات الحديثة، وجود علاقة عكسية بين الفساد والنمو الاقتصادي، وإن الفساد يقوض النمو الاقتصادي علي المدى البعيد، فالفساد الاقتصادي يضعف ويعرقل النمو الاقتصادي بطرق شتي، فهو يضعف الاستثمار المحلي والأجنبي عن طريق زيادة فرص السعي للحصول علي مزايا اقتصادية دون مراعاة مصلحة المجتمع، كما يخلق جو من عدم الثقة، ويقلل الحوافز المشجعة للاستثمار[٨٥].

كما يضعف الفساد من التنمية الاقتصادية، حيث يؤثر الفساد علي الإنفاق الموجه لتمويل بعض الأهداف التنموية، لأن جزء من الموارد التي كان ينبغي أن توجه للمشروعات العامة لإقامة بنيه أساسية تدعم الإنتاج، يتم توجيهها لتحقيق بعض المكاسب الخاصة، ناهيك عن تقليصه لإيرادات الدولة من الضرائب نتيجة تقاضي الرشاوى[٨٦].

---

[٨٤]- يقول في هذا الصدد: رئيس مجموعة البنك الدولي، جيم يونغ كيم،قمة مكافحة الفساد ٢٠١٦، لندن، المملكة المتحدة،" أنا الفساد ببساطة هو سرقة الفقراء، فهو يقوّض النمو والرخاء مرتين - ليس فقط بإزاحة الموارد عن طريق الاحتيال بعيدا عن الأغراض المخصصة لها، ولكن أيضا بما يحدثه ذلك من تأثيرات طويلة الأجل على خدمات لم يتم تقديمها - كاللقاحات التي لا تُقدم، والمستلزمات المدرسية التي لم تُسلّم، والطرق التي لا تُشق أبدا. خلال جولاتي حول العالم، أرى أثر التآكل الذي يحدثه الفساد في حياة الفقراء وما ينجم عن ذلك من انخفاض حاد في ثقة المواطنين في حكوماتهم". راجع في ذلك:

https://www.albankaldawli.org/ar/news/speech/2016/05/12/remarks-by-world-bank-group-president-jim-yong-kim-at-anti-corruption-summit-2016.

[٨٥]- د/ زياد عربية بين علي:" الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد في الدول النامية "، مرجع سابق، ص٢٧٤. وللمزيد: د/ عبد الله بلوناس:" رؤية اقتصادية للفساد: أسبابه ونتائجه وطرق معالجته"، النزاهة والشفافية والإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ٢٠٠٦، ص٢٩٣.

[٨٦] -د/ يحيي غني النجار: الآثار الاقتصادية للفساد الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ١٥، العدد٥٤، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد -العراق(١٣ مايو/آيار ٢٠٠٩). ص-ص١٩٢-٢١٣. ص٢٠.

كما يؤثر الفساد علي نمو الدخل القومي، حيث يؤدي إلي تراجع معدلات الادخار والاستثمار، ومن ثم عدم زيادة القيمة المضافة إلي الدخل القومي[٨٧].

٢- تأثير الفساد علي الاستثمار(المحلي-الأجنبي[٨٨]): يؤثر الفساد سلباً علي أداء القطاعات الاقتصادية بشكل عام، وعلي مناخ الاستثمار بشكلً خاص، حيث يفضل المستثمرون الأجانب البعد عن الاستثمارات الإنتاجية والميل إلي الأنشطة الخدمية لأن تأثير الفساد عليها أقل، فالفساد يضعف الأثر الايجابي لحوافز الاستثمار، وخاصةً عندما تطلب الرشاوى من أصحاب المشاريع لتسهيل قبول مشاريعهم، وبالتالي يكون الفساد هو الوسيلة الفعالة للحصول علي الحقوق والصفقات والتراخيص، ومع ازدياد الفساد أما يقوم المستثمر بإضافة المدفوعات الناجمة عن الرشاوى والعمولات إلي تكاليف المشروع مما يرفع التكلفة الاجتماعية للمشروعات، وأما يؤدي إلي عزوف المستثمرين الجادين عن الإقدام علي استثمار أموالهم في مثل هذه الدول التي يكون مناخها طارداً للاستثمار[٨٩]. ويقود الفساد أيضاً إلي هروب رؤوس الأموال المحلية إلي الخارج، حيث وجود الفساد يتعارض مع وجود بيئة تنافسية حرة والتي تشكل شرطاً أساسياً لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية علي حداً سواء، وهو ما يؤدي إلي عدم توفير فرص العمل ويوسع من ظاهرة البطالة والفقر[٩٠].

---

[٨٧]- د/ أمير فرج يوسف:" مكافحة الفساد الإداري والوظيفي وعلاقته بالجريمة علي المستوي المحلي والإقليمي والعربي والدولي في ظل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة "، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠٩، ص١٠٠.

[٨٨]- وفي هذا المجال يقول رئيس البنك الدولي: جيمس ولفنسون في خطابه عن سرطان الفسادعام ١٩٩٦، " تظهر أدلة أن الدول التي لديها مستويات عالية من الفساد معرضة لخطر التهميش في عالم التفاعل الصناعي السريع، وأن الأسواق اليوم مفتوحة ولا تستطيع أن تعمل خلف أبواب مغلقة والمستثمرون لديهم خيارات متعددة وهم أكثر قدرة علي نقل أموالهم إلي حيث أخطار الفساد أقل". راجع في ذلك: أ/ عبد الكريم بن سعد إبراهيم الخثران،" واقع الإجراءات الأمنية المتخذة للحد من جرائم الفساد من وجهة نظر العاملين في أجهزة مكافحة الرشوة في المملكة العربية السعودية"، رسالة ماجستير، قسم العلوم الشرطية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠٣، ص٣٩.

[٨٩]- د/ زياد عربية بن علي" الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد في الدول النامية"، مرجع سابق، ص ٢٦٦. وقريباً من ذلك: د/ عبد الله بلوناس" رؤية اقتصادية للفساد: أسبابه ونتائجه وطرق معالجته"، مرجع سابق، ص٢٩٤. وراجع في ذلك: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،" الفساد: آثاره الاجتماعيةوالاقتصادية وسبل مكافحته، سلسلة الخلاصات المركزة، السنة الثانية، الكويت، ١٩٩٩، ص٣.

[٩٠]- د/ نزيه عبد المقصود محمد مبروك:" الفساد الاقتصادي: أسبابه، أشكاله، آثاره، آليات مكافحته"، دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي، دار الفكر الجامعي، ط١، الإسكندرية، ٢٠١٣، ص١٠٧.

٣- تأثير الفساد علي العدالة التوزيعية:يرتبط الفساد بسوء توزيع الثروات والدخل القومي، بسبب استغلال أصحاب النفوذ لمواقعهم المميزة في المجتمع والنظام السياسي، مما يتيح لهم الاستئثار بالجانب الأكبر من المنافع الاقتصادية التي يقدمها النظام، بالإضافة إلي قدرتهم علي تكوين الثروات وإخفائها بصفة مستمرة،الأمر الذي يؤدي حتماً إلي اتساع الفجوة بين النخبة وبقية أفراد المجتمع[٩١].

[٩١]- د/ جورج العبد:" العوامل والآثار في النمو الاقتصادي والتنمية"، من بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، بعنوان:" الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية"، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مارس ٢٠٠٦، ص٢٢٥.

-أهم النتائج والتوصيات:

أولاً:أهم النتائج:

١- قصور التشريعات الوطنية التي تحدد مفهوم الفساد وتجرم كافة مظاهر الفساد الجديد الذي يستغل آلياتالعولمة والاقتصاد الحر ويتوسع بالتقنيات الحديثة.

٢- خلت الدساتير المصرية جميعاً من أحكام تتعلق بمكافحة الفساد.

٣- عدم وجود هيئة تعمل ليل نهار علي دراسة أنشطة الفساد وما يستحدث منها كل يوم وملاحقتها بالحلول والتدابير والاقتراحات التشريعيةاللازمة لمواكبة تطور هذه الظاهرة.

٤- عدم وجود هيئة مستقلة مختصة بجرائم الفساد دون غيرها بتلقي التقارير والبلاغات والشكاوي بخصوص جرائم الفساد المقدمة إليها ودراستها والتحري حولها والتصرف فيها وفقا للتشريعات النافذة.

ثانياً: التوصيات:

- ضرورة تبني التشريعات الوطنية التي تحدد مفهوم الفساد وتجرم كافة مظاهر الفساد الجديد الذي يستغل آلياتالعولمة والاقتصاد الحر ويتوسع بالتقنيات الحديثة.
- ضرورة تبني الدستور المصري لأحكام تتناول جرائم مكافحة الفساد.
- ضرورة تبني قانون العقوبات المصري للأحكام الرادعة التي تجرم الأفعال التي تمثل جريمة من جرائم الفساد.
- ضرورة الترقي بالقواعد العامة لمكافحة الفساد وتحديد الآلية المركزية التي تسهر علي وضع نظمه وسياساته ومراقبة تنفيذها والتنسيق بين جهات إنفاذ أحكام المكافحة إلي مرتبة القواعد الدستورية الملزمة للكافة ولسائر السلطات،والتي لا يجوز لدرجة أدني من الدستور في مراتب التشريع أن تخالفها.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- **د/ أحمد محمود نهار أبو سويلم:** "مكافحة الفساد"، ط١، دار الفكر، عمان، الأردن، ٢٠١٠م.

- **د/أمير فرج يوسف:**" مكافحة الفساد الإداري والوظيفي وعلاقته بالجريمة علي المستوي المحلي والإقليمي والعربي والدولي في ظل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠٩م.

-**د/ أحمد محمد عبد الوهاب:** "الانحرافالإداري في الدول النامية"، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية،١٩٩٧م.

-**د/ بلال خلف السكارنة:** "الفساد الإداري"، ط١، دار وائل، عمان، الأردن، ٢٠١١م.

-**د/ حمدي عبد العظيم:**" عولمة الفساد وفساد العولمة"، الدار الجامعية، ط٢، ٢٠١١م.

-**د/ حمدي عبد الرحمن حسن:** "العسكريون والحكم في أفريقيا" مركز دراسات المستقبل الأفريقي، القاهرة، ١٩٩٦م.

-**د/ شريف سيد كامل:** الجريمة المنظمة في القانون المقارن، ط١، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠١م.

- **د/ شريف يوسف خاطر:** "ضمانات جدية الترشح لرئاسة الجمهورية "، دار النهضة العربية، ٢٠١٠م.

- **د/ صالح بن راشد بن علي المعمري:**" إستراتيجية مكافحة الفساد الإداري في القطاع العام"، ط١، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، لبنان، ٢٠١٣م.

-**د/ صلاح الدين فهمي محمود:** "الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية "، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٩٩٤م.

-**د/ عادل عبد العزيز السن:** " مكافحة أعمال الرشوة"، "مكافحة الفساد في الوطن العربي"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ٢٠٠٩م.

-**د/ عامر الكبيسي:** "الفساد والعولمة تزامن لا توائمه"، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠٥م.

-**د/عصام عبد الفتاح مطر:** "الفساد الإداري: ماهيته، أسبابه، مظاهره"، الوثائق العالمية والوطنية المعنية بمكافحته، دور الهيئات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية في مواجهة الفساد، ط١، مطبعة دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١١م.

- **د/ عماد صلاح عبد الرازق الشيخ داود:** "كتاب الفساد والإصلاح"، منشورات اتحاد الكتاب العرب بدمشق،٢٠٠٣م.

-م.د/عبد المجيد محمود:"المواجهة الجنائية للفساد"،" في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة والتشريع المصري(الجوانب الإجرائية والتعاون الدولي)، الطبعة الثانية،جزء٢، دار نهضة مصر للنشر، ٢٠١٤م.

-د/ علاء فرحان طالب، د/ علي الحسين حميدي العامري: "إستراتيجية محاربة الفساد الإداري والمالي مدخل تكاملي"، ط١، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٤م.

-أ/ عصمت عدلي، أ/ طارق إبراهيم الدسوقي:" حقوق الإنسان بين التشريع والتطبيق"، دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٨م.

-د/ فاديا بيضون قاسم: "الفساد أبرز الجرائم: الآثار وسبل المعالجة"، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ٢٠١٣م.

-د/ فارس رشيد البياتي:"الفساد المالي والإداري في المؤسسات الإنتاجية والخدمية، دار أيلة للنشر، عمان، ٢٠٠٩م.

-د/ محمد الصيرفي:"أخلاقيات الموظف العام"، دار الكتاب القانوني، الإسكندرية، ٢٠٠٧م.

-د/ محمد هاشم عوض:" المشكلات الأمنية في البلاد سريعة النمو"، منطقه الخليج، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، السعودية، ١٩٨٧م.

-د/محسن أحمد الخضيري: العولمة، مقدم في الفكر والاقتصاد وإدارة عصر اللا دولة، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية للنشر، القاهرة،٢٠٠٠م.

-د/ مني رمضان محمد بطيخ: "الرقابة علي أداء الجهاز الإداري للدولة: دراسة علمية وعملية في النظم الوضعية والإسلام"، دار النهضة العربية، ١٩٩٨م.

-د/ مصطفي كامل السيد:" الفساد والتنمية"، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٩م.

- د/ نزيه عبد المقصود محمد مبروك:" الفساد الاقتصادي: أسبابه، أشكاله، آثاره، آليات مكافحته"، دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي، دار الفكر الجامعي، ط١، الإسكندرية، ٢٠١٣م.

-د/ هاشم الشمري:الفساد الإداري والمالي وأثاره الاقتصادية والاجتماعية،الأردن، بدون دار نشر،٢٠١١م.

الرسائل العلمية:

-أ/ **أيوب لعمودي:**" دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري بالقطاعات الحكومية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ٢٠١٣م.

- **د/ إكرام عبد القادر بدر الدين:** "ظاهرة الاستقرار السياسي في مصر ١٩٥٢:١٩٧٠"، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨١م.

- **د/ بلال نهاد أحمد أبو عيشه:**"الفساد الإداري في الوظيفة الحكومية ومكافحته في القانون الأردني"، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ٢٠١٧م.

-**د/ حاحه عبد العالي:**"الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر"، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر – بسكرة، الجزائر، **٢٠١٢م.**

-**د/ خالد بن عبد الرحمان بن حسن بن عمر أل الشيخ:** "الفساد الإداري: أنماطه وأسبابه وسبل مكافحته نحو بناء نموذج تنظيمي"، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠٧م.

-**د/ صباح عبد الكاظم شبيب الساعدي:**" دور السلطات العامة في مكافحة ظاهرة الفساد الإداري في العراق"، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة بغداد، ٢٠٠٨م.

-**د/ عبير فؤاد إبراهيمالغوباري:** المواجهة الجنائية للفساد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، رسالة دكتوراه،كلية الحقوق، جامعة المنصورة،٢٠١٦**م.**

-أ/ **فيروز ضيف:** "جرائم الفساد الإداري التي يرتكبها الموظف العمومي"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، **٢٠١٤م.**

-أ/ **فيصل بن طلع بن طايع المطيري:** "معوقات تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد"، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض،٢٠٠٨**م.**

-أ/**كريمة بقدي:** "الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا" دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تلمسان،الجزائر،٢٠١١/٢٠١٢**م.**

-أ/ **عبد الكريم بن سعد إبراهيم الخثران:** واقع الإجراءات الأمنية المتخذة للحد من جرائم الفساد من وجهة نظر العاملين في أجهزة مكافحة الرشوة في المملكة العربية السعودية"، رسالة ماجستير، قسم العلوم الشرطية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠٣م.

-د/ **مروي السيد السيدالحصاوي:** مبدأ العالمية في القانون الجنائي، رسالة دكتوراه-كلية الحقوق-جامعة المنصورة، ٢٠١٨م.

الدوريات والمؤتمرات العلمية:

- **د/ أحمد إبراهيمأبوسن:** "استخدام أساليب الترغيب والترهيب لمكافحة الفساد الإداري"، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، **١٩٩٦م.**

-**د/ أنوار بوخرص:**" العنف السياسي في شمال إفريقيا"، دراسة تحليلية صادرة عن مركز بروكنجز، الدوحة، يناير **٢٠١١م.**

-**د/ إيمان صالح حسن عبد الفتاح:** التصدي للفساد الإداري من خلال التحول إلي الإدارة الإلكترونية، بحث مقدم في ندوة بعنوان تحديث وتطوير الإدارة باستخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، الفترة ١٤-١٨ مايو، ٢٠٠٦م.

- أ/ **تركي الحمد:**" الدولة والسيادة في عصر العولمة، مجلة العربي، العدد ٤٩٤، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٠م.

-**د/ جلال عبدالله معوض:**"ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية"، مجلة العلوم الاجتماعية، السنة الحادية عشر، العدد ١، مارس-آذار ١٩٨٣م.

-**د/ جورج العبد:**" العوامل والآثار في النمو الاقتصادي والتنمية"، من بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، بعنوان:" الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية"، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مارس ٢٠٠٦م.

-د/ **حمدي عبد الرحمن:** "ظاهرة الفساد السياسي في أفريقيا جنوب الصحراء"، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، العدد ٤٣٢، أبريل ١٩٩٣م.

-د/ **زياد عربية بن علي:** "الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد في الدول النامية"، مجلة الأمن والقانون، كلية شرطة دبي، عدد١، ٢٠٠٢م.

-د/ **ساجد شرقي محمد:**" الفساد: أسبابه ونتائجه وسبل مكافحته"، المؤتمر العلمي حول النزاهة أساس الأمن والتنمية، هيئة النزاهة، العراق، ديسمبر٢٠٠٨م.

-د/ **سالم حودة:** تجريم الفساد بوصفة جريمة دولية، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور بالجلفة،العدد الأول، المجلد الرابع، مارس ٢٠١٩م.

-د/ **سليم الحص وآخرون:**"المشاريع الدولية لمكافحة الفساد" بحوث ومناقشات الندوة التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد، بيروت، ط ١، ٢٠٠٦م.

- أ/ **شيبوط سليمان،سبخاوي محمد:** "مكافحة الفساد الاقتصادي من منظور إسلامي"، بحث مقدم إلي الملتقي الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية، والتجارية، وعلوم التسيير، بعنوان " الاقتصادالإسلامي: الواقع ورهانات المستقبل"، يوم ٢٣،٢٤ فبراير ٢٠١١م، المركز العلمي بغرداية، الجزائر.

-د/**عامر خضير حميد الكبيسي:** "الفساد الإداري رؤية منهجية للتشخيص والتحليل والمعالجة"، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، عمان،عدد١، ٢٠٠٠م.

-د/ **عطا الله خليل:**" مدخل مقترح لمكافحة الفساد في الوطن العربي: تجربة الأردن"، ضمن كتاب" الفساد الإداري والمالي في الوطن العربي"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ٢٠٠٨م.

- د/ **عبد الفتاح الجبالي:**" نحو مجتمع أكثر شفافية في مصر"، ورقة أولية للنقاش، ٢٠٠٧م.

-أ/**عبدالله خبابة:** "الأشكال الجديدة للتجريم علي ضوء الاتفاقيات الدولية"، المجلة القضائية لوزارة العدل الجزائرية، ٢٠٠٧م.

- د/ **عادل عبد العزيز السن:**" الفساد المالي والإداري"، ضمن الأبحاث وأوراق العمل المقدمة لورشة عمل" تنمية المهارات القانونية والإدارية للقيادات ودورها في مكافحةالفساد"، بالتعاون مع غرفة تجارة وصناعة الشارقة، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، ديسمبر ٢٠١١م.

-د/ **عبد الله بلوناس:**" رؤية اقتصادية للفساد: أسبابه ونتائجه وطرق معالجته"، النزاهة والشفافية والإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ٢٠٠٦م.

-د/ **فيصل الحذيفي:**" الثقافة العربية وأثرها علي أداء مؤسسات المجتمع المدني: ضمن كتاب المجتمع المني ودوره في دعم النزاهة والشفافية "، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ٢٠٠٧م.

-أ/**كزافييه فيليب: مختارات من المجلة الدولية للصليب الأحمر، المجلد ٨٨- العدد ٨٦٢، يونيو ٢٠٠٦م.**

-د/ **لويزة نجار: "الفساد جريمة دولية وإقليمية ووطنية"، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية بكلية الحقوق جامعة الإسكندرية، العدد٢، ٢٠١٢م.**

-د/ **مروي السيد السيدالحصاوي:** تأثيرات وتكاليف الفساد الإداري والمالي في التنمية في ظل التطورات الاقتصادية الدولية، بحث مقدم ومنشور ضمن أعمال مؤتمر دور التشريع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بالتعاون بين الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع والمنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية، القاهرة، ٧-٨ نوفمبر ٢٠١٨م.

-د/ **مرتضى نوري محمود:**"الإستراتيجية العامة لمكافحة الفساد الإداري والمالي في العراق"، المؤتمر العلمي حول النزاهة أساس الأمن والتنمية، هيئة النزاهة، العراق، ديسمبر ٢٠٠٨م.

- **محمد صالح بو عافية:** "الاستقرار السياسي قراءة في المفهوم والغايات"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الخامس عشر، يونيو ٢٠١٦م.

-د/ **محمد عبد الحليم عمر:**" الإجراءات العملية الإسلامية لعلاج الفساد الاقتصادي"، ندوة:" الفساد الاقتصادي: الواقع المعاصر، العلاج الإسلامي"، والتي عقدت بمركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، بجامعة الأزهر، القاهرة، يومي ٢٢،٢٣ مارس، ٢٠٠٠م.

-د/ **محمد جمال مظلوم:**" الفساد: الأسباب والتداعيات وطرق المعالجة"، دراسات إستراتيجية خليجية، العدد ٣٢، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، لندن، أبريل ٢٠٠٠م.

-د/ **يحيي غني النجار:** الآثار الاقتصادية للفساد الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ١٥، العدد٥٤، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد -العراق(١٣ مايو/آيار ٢٠٠٩)م.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

- Mony Laundering Tax evasion suck billions from Mexican Esconomy, world Now January 30,2012.

ثالثا:مواقع الانترنت:

- د/ أسار فخري عبد اللطيف،" أثر الأخلاقيات الوظيفية في تقليل فرص الفساد الإداري في الوظائف الحكومية"، مجلة العلوم الإنسانية، السنة الرابعة، العدد٢٩، ٢٠٠٦، WWW.ULUMINSNIA.NET

-أ/ عزو محمد عبد القادر ناجي: "مفهوم عدم الاستقرار السياسي في الدولة"، صحيفة الحوار المتمدن الالكترونية،عدد٢١٨٩،الصفحةالرئيسية،دراسات وأبحاث قانونية http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=124635&r=0تمت،زيارة الصفحة٢٠٢٢/١/١.-https://bahamakkawi.com

- أ/ سامي أبو داود:"الصراع على السلطة من دولة الخلافة إلى واقعنا المعاصر"، باحث أردني، متاح بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٤ علي الموقع، https://www.hafryat.com

- أ/ جمال سلطان: " الصراع علي السلطة وليس الإسلام" كاتب ومفكر أسلامي، مصري، تاريخ النشر: الثلاثاء ٢٠ أغسطس٢٠١٣ علي الموقع متاح بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٤، https://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/egypt

-أ/ يسرى العزباوى: باحث بـ"الأهرام للدراسات الإستراتيجية"، "أسباب ضعف الأحزاب السياسية"، تم النشر الاثنين، ١٧ أبريل ٢٠١٧، متاح ٢٠٢١/١٢/١٧.

https://www.youm7.com/

- عدم الاستقرار السياسي في الصومال: الأسباب والحلول، قراءات صومالية، متاح ٢٠٢١/١٢/١٧.

http://www.qiraatsomali.com

https://www.albankaldawli.org/ar/news/speech/2016/05/12/remarks-by-world-bank-group-president-jim-yong-kim-at-anti-corruption-summit-2016.تمت زيارته بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٢٥